يوم عادي

بقلم تريز ريّان

صباحاً :

يوم اخر ولا جديد ، صباح ورد جنائزي . وجوه ومواضيع مكررة ولا جديد الا بالقروض الجديدة الميسرة . وصل هذا حتى الى مياه الشرب. نفس الابتسامات الضجرة والعداء المستمر لفيروز. تهرب من هذا الاختناق الى الصحف ، تجد نفس الوجوه تدافع عن نفس القروض باساليب واشكال مختلفة ، تفرح لان محمد طمليه لا يزال حياً ..

" اللعنة " .. لماذا يستمر انصاف التجار بالكتابة؟

" اللعنة " .. الا تكفيهم صفحات الاعلانات ؟

ولماذا تكون السخرية حزينة الى هذا الحد؟

ولماذا العصافير صامتة هذا الصباح ؟

نهاراً: عرق وقهر ، واسعار لقمة العيش في ارتفاع ، صراعات يومية تافهة ، نفاق خداع ، ضياع ، الكذب ، جمود الجثث ، سلبية ، تجارة بكل الاماكن والاشكال والاشياء ، تضيق بك الدنيا وكل شيء يذكرك بديونك غير الميسرة ، تستمر بالعمل والحياة املاً بشيء جديد :

صباح لسلمى دون عودة لجرير

ايام الماضي صهيل خيل ، شجاعة ما، غضب ما ، فرح ما ، ابتسامة ، عطاء ، طفولة، وتنتظر ولكنه شيء ثقيل على الصدور ، وترتعب امام فكرة اننا نوقع على ما لا ندري عنه .

مساءً: تداهمك الكارثة الكبرى، انها نشرات الاخبار ، انها اخبار الامة كل شيء خانق، كل شيء محطم ولا رائحة الا للنفط والمزابل والمذابح ، ورضوخ لهذا النتن العنجهي الاحمق ، وتتساءل لماذ كل هذا الخوف ؟

كم كنت عظيماً يا تيسير عندما خرقت الخوف كم كنت كبيراً ورائعاً عندما صرخت «ان الخوف حرام» ولماذا تكون تحية المحبة والسلام لهذا المذيع مظلمة الى هذا الحد؟ انه الليل .

نغفو على امل يوم جديد ، تمطربه الغيوم اي شيء

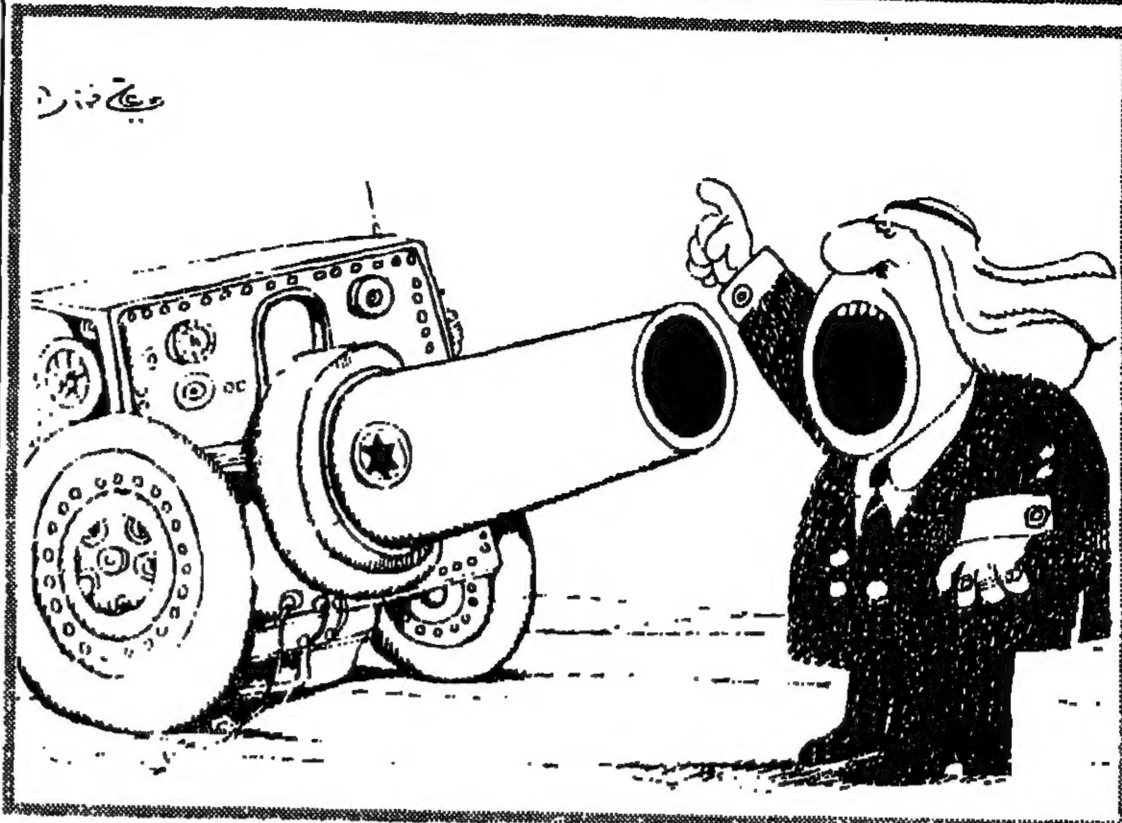
انه يوم حزن وغضب عادي

انه امل بيوم جديد ...

الأهالي اسبوعية سياسية جامعة
لسان حال حزب الشعب الديمقراطي الأردني « حشد »

رئيس التحرير المسؤول: سالم النحاس
مدير التحرير: عليان عليان

الإشراف ... : خليل السيد
التنفيذ الفني: صحارى
المكاتب



عن الزميلة تشرين السورية .

لجنة تحضيرية للمؤتمر الوطني

الاهالي ـ تعقد قوى الاصلاح الوطني اجتماعاً عادياً ظهر غد الاربعاء للتدارس في افضل السبل لتاليف اللجنة التحضيرية للمؤتمر الوطني الاردني .. وتتجه النية في اوساط قوى المعارضة الى ان تتولى هذه اللجنة مهمات وضع آليات انعقاد المؤتمر والاشراف على عقده، وتقديم مختلف الوثائق الضرورية له وفي طليعتها مشروع برنامج الاصلاح الوطني.

احتفالات وطنية

الاهالي ـ

اقيم يوم امس الاثنين ندوة في مقر حشد باربد شارك فيها الدكتور يعقوب زيادين والدكتورة عيدة المطلق والشاعر حسين جلعاد بمناسبة يوم الارض ويوم الكرامة وذلك في نطاق الاحتفالات بخمسينية النكبة الفلسطينية بمبادرة من قيادة احزاب (حشد، الشيوعي ، الوحدة الشعبية في اربد

الحريات وحقوق الانسان

بقلم الاستاذ المحامي : هاني الدحلة



● هاني الدحلة

حرية الانسان هي اهم ميزة من مميزات الحياة التي يعيشها .. ذلك ان الحرية هي السبيل لتحقيق الحياة الفاضلة الآمنة ، وهي الأداة الكفيلة بتمكين الانسان من العيش الكريم المطمئن وهي الوسيلة التي يستطيع بها ضمان حياته ومستقبله وحقوقه السياسية والاقتصادية والاجتماعية ..

ولذلك فان ضمان الحرية للمواطن هو اول واجبات الدولة او السلطة في اي زمان ومكان ..

وقد حرصت الدول التي تحترم شعوبها وتحافظ على حقوقهم على ضمان وجود دساتير وقوانين تتمشى وتتبنى الحرية والديمقراطية وحقوق الانسان . كما حرصت على ضمان وجود جهاز قضائي واداري وامني يتمتع بالكفاءة والنزاهة والتجرد .. مما يمكنه من القيام بواجبه في حماية المجتمع دون مساس بحرية المواطن وحقوقه في الراي والقول والعمل ..

فاذا اردنا العودة بعد هذه المقدمة الى واقع الامور في بلدنا، نجد اشياء ووقائع تختلف تماماً عن الصورة التي حاولنا رسمها في مقدمة هذه الورقة ..

فاذا بدأنا بالدستور ، وهو المظلة التي تحمي الحقوق والحريات ، نجد ان هذا الدستور ـ رغم ما يشكو من نقص في بعض الامور ـ قد عدل وفسر عدة مرات بلغت العشرين او اكثر .. وان هذه التعديلات في معظمها تشكل تراجعاً وتقييداً للنصوص وجدت الدولة ان فيها ما يضايقها ويحد من سلطاتها التي تريد لها ان تكون واسعة وبغير حدود ..

ورغم ان الدستور بحاجة الى تعديل لادخال المزيد من الديمقراطية على حياتنا النيابية فان الذي حدث هو العكس .. كما اسلفنا.

وللحفاظ على احكام الدستور وتطبيقها بشكل سليم لا بد من انشاء محكمة دستورية تعطى الصلاحيات والحصانة التي تمنع السلطة من التدخل في شؤونها ويكون لها الحق في ابطال اي قانون او نص في قانون او نظام لا يتفق مع الدستور او القانون .

ان النظام الديمقراطي يتطلب الفصل بين السلطات فلا ديمقراطية اذا لم تكن السلطة التشريعية منتخبة انتخاباً مباشراً من المواطنين في ظل ظروف من الحرية والديمقراطية وفي ظل حكومة نزيهة محايدة لا تتبنى احداً ولا تتدخل لمصلحة احد..

ولا ديمقراطية اذا لم تكن السلطة القضائية مستقلة وبعيدة عن اي تدخل في شؤونها. واذا لم يكن القضاة مستقلين وقادرين على اعطاء الاحكام دون معقب عليهم سوى المحاكم الاعلى وحسب القانون...

ولا ديمقراطية اذا لم يكن القضاء المدني هو القضاء الوحيد الذي يحاكم المواطنين وينشر العدل والقانون في ارجاء الوطن...

ولا ديمقراطية اذا لم تلغ المحاكم الاستثنائية كمحاكم امن الدولة والمحاكم العرفية والمحاكم العسكرية وغيرها من المحاكم غير المدنية ...

ولا ديمقراطية اذا لم تكن السلطة التنفيذية سلطة مدنية مستقلة لا تخضع في عملها لتدخل من جهات امنية وجهات اخرى تفرض عليها سياستها وعملها ...

لان السلطة التنفيذية هي الوجه الذي يراه الناس في الداخل والخارج للدولة . فاذا لم يكن هذا الوجه جميلاً او مقبولاً .. فان معنى ذلك ان الديمقراطية ليست بخير وان الحرية ليست متوفرة ..

فاذا اردنا تصوير واقع الديمقراطية والحرية في الاردن .. فاننا لا نجد ان الامور سارة في اي من الموضوعين ..

فالديمقراطية هي صورة غير مكتملة وفصل السلطات صوري .. وتغول السلطة التنفيذية على سلطتي التشريع والقضاء واقع لم يترك لاي من السلطتين اي استقلال او حرية عمل ..

ومن المؤسف تقرير ان وضع الحريات في مثل هكذا وضع يعتبر في ادنى مرحلة حيث انه ومن مجرد مطالعة اي تقرير للمنظمة العربية لحقوق الانسان في الاردن او لاي منظمة حقوق انسان او حتى لمداولات مجلس النواب في ساعات المناقشة نجد حقيقة وضع الحريات وما تواجهه من تقييد ومنع وما يلاقيه المواطنون من اعتقال اجهزة الامن دون مذكرات .. ومن استمرار الاعتقال مدداً طويلة ومن ممارسة التعذيب والضرب في مراكز الامن المختلفة ومن منع السفر ومنع العودة الى الاردن واغلاق الصحف ومنع نشر المقالات .. وغير ذلك من الانتهاكات المباشرة وغير المباشرة لحقوق الانسان ..

اننا ونحن نصور هذا الواقع ندعو الى تغييره بالاسلوب الديمقراطي وبالعمل الدؤوب وسياسة النفس الطويل .. وذلك يستدعي التكاتف والتعاون بين جميع ابناء الوطن ..

وختاماً فلا بد من الاشارة الى انه ليس كل كيان يتالف من شعب وسلطة وارض يعتبر دولة لان هناك الكثير من الكيانات التي تحمل اسم الدولة ولكنها تفتقد ثقلها ووضعها .. فموناكو دولة ـ وفرنسا دولة .. ولكن هل وزن هذه مثل وزن تلك...؟

ان الدولة التي لها وزن في العالم هي الدولة التي تمثل ارضاً وشعباً له تاريخ وله حضارة وله مستقبل .

ولذلك فان الكثير من دولنا العربية لا ينطبق عليها مصطلح دولة ذات وزن..

نحن شعب عربي كبير لنا تاريخ ولنا ماض ولنا لغة عربية وتطلعات مشتركة وما لم تتوحد هذه الدول في دولة واحدة كبيرة وقادرة على فرض نفسها على المنطقة وعلى العالم .. فستظل هذه الكيانات تائهة هزيلة غير قادرة على رد الاذى عن نفسها وستظل في مهب الريح تتحرك حسب اتجاهه...

ان الدعوة الى الوحدة والدعوة الى الحرية والى حقوق الانسان هي الدعوة التي علينا التمسك بها لبناء الدولة الحديثة وهي التي تحقق الحرية والديمقراطية الحقيقية ...

رئيس بلدية الصريح يرفض زيارة إسرائيل

اعلن رئيس بلدية الصريح السيد عبد اللهي الشياب عن رفضه لزيارة الكيان الصهيوني في اطار وفد لعدد من رؤساء البلديات سيزور إسرائيل في الأيام القليلة القادمة .

وقد ابلغ السيد الشياب هذا الموقف المشرف لامين سر لجنة مجابهة التطبيع في اربد في اتصال هاتفي معه .

معان تتحد على وثيقة شرف وطنية وتؤكد :

الأهالي

لسان حال حزب الشعب الديمقراطي الاردني (حشد)

الثلاثاء ١٩٩٨/٤/١٤ العدد (٣٣٦) ـ الثمن (١٥٠) فلساً



رأي الأهالي

دعوة للاتحاد ضد الجريمة المنظمة

لا نتردد ابدا او نقف متفرجين على ما يجري من تجاوز على تفسير القوانين ، لذا فاننا نعلن بالصوت الملآن تضامننا ووقوفنا مع جريدة العرب اليوم التي تحاول ان تقدم للقارىء الاردني عملا صحفيا جديدا بتلاوين واطياف سياسية وتحليلية متنوعة ، وتصديها بالفعل والممارسة للاجراءات القسرية التي لا تستند الى مسوغات قانونية واضحة بمنع النشر عن قضية الشميساني وقضية نقيب المهندسين السابق ، الى درجة منع مجرد ذكر اسمه . وآخرها المواجهة المباشرة ، التي تصدت لها العرب اليوم بجراه واستحقاق مهني بمتابعة العمل الاجرامي ، لجريمة الشميساني ومحاصرة الجريدة ، ومحاولة منعها من التوزيع .

لقد فعلت ادارة ورئاسة تحرير العرب اليوم خيرا ومثالا يحتذى ، لانها هي التي تمسكت بالقانون ، وحاولت متابعة مجريات الجريمة واظهارها بدل ابقائها سرا . والجدير ذكره ان الصحافة العربية والاجنبية والفضائيات التي حولت الممنوعات التي تصدر هنا وهناك وفي هذا القطر او ذاك الى مجال السهرات الليلية في الاردن وغيرها من البلدان حول الممنوعات التي لا يستطيع الرقيب منعها لماذا ، لاننا نريد الحرية وعدم التدخل من احد ، ما نقرأ ، ما نشاهد ، ما نكتب في حدود القانون والدستور وحماية الوطن داخليا من التفكك الاجتماعي ، ولا نقول نريد الديمقراطية الحقيقية والفعلية ، لان هذا المطلب الاساسي لكل شعب وفي المقدمة شعبنا لقد ضربت العرب اليوم مثالا في حمل هموم الوطن في احدى اهم قضاياه الجديدة والمثيرة في المجتمع الاردني ، والتي تدور حول ظاهرة بروز الجريمة المنظمة او ما نسميها نحن المحترفة ، التي لم يعرفها الاردن من قبل ، فهي قضية تستحق اثارتها ليس ذلك فحسب ، بل مطلوب فتح حوار وطني واسع وندوات مختصة حول هذه الظاهرة الاجتماعية الخطيرة ، التي للتوحد حول رفضها تماما ومقاومتها كل الخيرين والطيبين في البلد، ولا نعتقد انه يوجد بيننا من هو نشاز ، انها دعوة مخلصة ، من اجل الحوار والوصول الى موقف وطني عام مشترك على كيفية مواجهة الجريمة المنظمة او المحترفة ، التي باتت تنتقل من موقع الى موقع آخر .

خطط لتسريح عمال في الغزل والنسيج

قراءة في تقرير وكالة الغوث ٩٦ ـ ٩٧

محاولة احداث تحولات بنيوية على برامج الخدمات

ادوارد سعيد :

نهاية عملية السلام ام بداية مرحلة جديدة؟



حوار من طرف واحد

محمد الزعبي :

الديمقراطية ليست عباءة الحكومة

حاكم الفايز :

لا بديل عن استفتاء الشعب

بهجت ابو غربية :



انتصرت المعارضة في معركة القناعات لمجابهة التطبيع

بالعضل

● يكتبها: ابو جابر

موساد... مافيا ... مندسون !!!

نحن الاردنيون لم يمر بتاريخنا الاجتماعي ما يراكم للحالة القائمة من عدم الأمن والاستقرار اصابع الاتهام الصريحة تشير الى الموساد خصوصاً في ظل الفشل الذي واجهه مديره السابق ، ورغبة المدير الجديد الطبيعية بتحقيق نجاحات .

وان لم يكن الموساد فمعنى ذلك ان قطعان « المافيات» قد بدأت العمل في بلادنا لتحقيق مصالح لا يدافع عنها غير محترفين في القتل والهرب واخفاء الدوافع الحقيقية ، واحالة الجرائم البشعة على مجهول .

وها نحن « واحسرتاه» يجري زجنا عبر برامج التكيف الاقتصادي والاجتماعي والثقافي ، والتطبيع في مرحلة انتقالية يدشنها قتلة ومجرمون بصرف النظر عمن يحدد اهدافهم ويدفع لهم ، وفي اطار هذه المرحلة الصعبة ، مطلوب من المجتمع ان يصمت ، وان لا يعبر عن قلقه العميق وان ينتظر الجرائم القادمة - لا سمح الله .

والمواطن العادي يسأل : اين الحديث عن ان المعارضة السياسية مصدر لزعزعة الاستقرار وتهديد الامن !! واين الهمة الحكومية في البحث عن « المندسين » الذين يدفعون بالمجتمع الى المجهول !!

خطط لتسريح عشرات من العاملين في شركة الغزل والنسيج

يخشى عاملون في شركة الغزل والنسيج الاردنية ان تستخدم ادارة الشركة سلاح التسريح العمالي للخروج من الازمة المالية الخانقة التي تعاني منها الشركة .

وتردد في الاوساط العمالية ان الادارة لقد اعدت قائمة باسماء عدد كبير من العمال الذين سيتم الاستغناء عنهم باعتبارهم حمولة زائدة . ويقول العاملون ان تحجيم الجهاز العامل في الشركة وتشغيلها بالحد الادنى من الطواقم التشغيلية لن يكون له تأثير حاسم على المستوى التشغيلي ولن يساهم في تقليص تكاليف الانتاج الى المستوى الذي يجعلها قادرة على المنافسة في سوق اغرق بسلع مستوردة يجري تسويقها وبيعها باسعار تقل عن كلفة الانتاج لدى الشركة الاردنية . ويؤكد العاملون ان جدية الادارة في معالجة المشاكل المالية والتسويقية التي تعاني منها تكمن في الضغط على الجهات الرسمية لتقديم حمايتها لهذه الشركة وغيرها من الشركات الصناعية التي تواجه نفس المشكلة بعد فتح السوق المحلي واغراقها بمنتجات يتم تصنيع مثيلا محليا لها وباسعار منافسة لا تقوى مصانعنا المحلية ان تعرضها في السوق بنفس الاسعار كونها وحدات انتاجية صغيرة جرى تشغيلها لتواجه شركات متعددة الجنسيات تفوقها مئات المرات من حيث تجهيزاتها ورأسمالها العامل وطاقتها الانتاجية مما يؤهل هذه المجمعات ان تدخل السوق الاردني باسعار اغراقية ، الى جانب هذا العامل يؤكد العاملون ان الادارة السابقة تتحمل الى درجة كبيرةمسئولية ما الت اليه الشركة من كوارث مالية وتشغيلية ، مشيرين في ذلك الى قيام تلك الادارة بانشاء شركات وهمية في الخارج لتلزيمها بتوريد المواد الاولية باسعار مرتفعة كانت تصل الى ضعف قيمتها في الاسواق الحرة مما ادى الى رفع تكاليف الانتاج وتقليص حصتها في السوق وبالتالي الى تراكم ديونها وتآكل رأسمالها ، يضاف الى ذلك مئات الالوف من الدنانير التي تكبدتها الشركة لقاء ايفادات ومياومات سددت لاعضاء مجلس الادارة السابق اما بقصد عقد صفقات تصدير او توريد قطع تبديل وخلافه من الحجج التي يتكيء عليها المجلس للاستفادة من المياومات او القيام برحلات بطوطية في ارجاء هذا العالم .واقترح احد العاملينوالذي طلب عدم الكشف عن اسمه ان تقوم الجهات الرسمية بالحجز على اموال بعض اعضاء المجلس السابق المتورطين في هذه التجاوزات المالية لاستخدامها في دعم وتعزيز السيولة النقدية للشركة ولتكوين بديلا لسياسة التسريح العمالي التي تعتزم الادارة الجديدة الاهتداء بها وتطبيقها وصولا الى نقطة التشغيل المجدي

وزارة التموين تشتري ٢٠٠ الف طن قمح بواقع ١٥٠ دولار للطن

سارعت وزارة التموين خلال الاسبوع الماضي بابرام ملحق للاتفاقية التي جرى بموجبها شراء ١٥٠ الف طن قمح اميركي بقيمة ١٥ مليون دولار وعلى حد وصف تجار مواد غذائية فقد جاء الملحق من حيث الشروط التي تضمنها صورة طبق الاصل عن النسخة الاصلية الاصدقاء الاميركان تعهدوا كالعادة بتقديم تمويل بقيمة ٣ ملايين دولار لشراء ٢٠ الف طن قمح يتم سدادها على اجال طويلة لقاء فوائد تصل قيمتها في نهاية فترة السداد ٣٠٪ من قيمة القمح .

ولاحظ احد التجار بان الصفقة التي وصفتها الجهات الرسمية بالمجزية والاقل سعرا مقارنة مع عروض قمح اخرى وردت اليها من مصادر غير اميركية يزيد سعرها ٨,٥١ دولارا في الطن عن تلك التي تم التوصل اليها بين اميركا ومصر حيث تمكن المفاوضون المصريون بعد مساومات وتهديدات شراء احتياجاتهم من سلعة القمح من مصادر اخرى من شرائها بع ابرام اتفاقية لشراء ١١٠ الف طن قمح بسعر ١٤١,٤٩ للطن مما يؤكد بان وزارة التموين لدينا كانت اكثر تساهلاوثقة بالمصداقية الاميركية لدى توقيع الاتفاقية والقبول باسعار لم تقبل بها التي تتمتع بقدرات مالية واقتصادية تفوض قدراتنا .

اعادة هيكلة جهاز الحكومة

رواتب وامتيازات المستشارين على حالها

انتهت عدة وزارات من اعداد قوائم باسماء الالاف من العاملين فيها الذين سيتم احالة بعضهم على الاستيداع والبعض الاخر على التقاعد المبكر او الاستغناء عن الخدمات .

وعلى صعيد المنافسة الجارية بين هذه الوزارات لتطبيق توصيات البنك الدولي في مجال تقليص جهاز العاملين في الدولة كانت وزارة النقل في الطليعة حيث اعلن وزير النقل بانه قد اشعل الضوء الاخضر للبدء في تنفيذ الهيكلة لانها سترفع كفاءة الاداء - حد قوله - وتقليص النفقات الجارية للخزينة العامة في هذا الوقت القى النواب مزيدا من الاضواء حول الاموال العامة التي يتم هدرها لمواجهة التكاليف المتزايدة لظاهرة استشراء وتكاثر المستشارين على السلم الوظيفي للحكومة دون ان يكون ثمة جدوى تشغيلية او انتاجية او مردود لهم .

النائب فواز الزعبي اورد حقائق مذهلة حول ما يدفع لهؤلاء من المستشارين حيث ذكر في جلسة التخاصية ان راتب المستشار الاردني في السفارة الاردنية في اسرائيل يبلغ شهريا ٤٥٥٨ دينار وراتب المستشار الاقتصادي في السفارة الاردنية في القاهرة ٣٥٢٣ دينارا شهريا.

تمشيا مع سياسة الخصخصة

مؤسسة النقل العام ترفع اجور النقل على حافلاتها بنسبة ٢٠٪

بتعليمات من وزارة النقل بدأت مؤسسة النقل العام بتطبيق تعرفة نقل جديدة على خطوطها العاملة داخل عمان .

وتمشيا مع التوجهات الاصلاحية للحكومة فقد اتخذت اجور النقل خطا صاعدا حيث تم رفعها بنسبة ٢٠٪ وذلك خلافا لتوقعات الركاب الذين كانوا يتوهمون بانه سيكون مسك ختام مؤسسة النقل العام المئوي احالتها على التقاعد المبكر تخفيض اجور النقل عملا بالقول المأثور بما رايح كثر ملايح وكالعادة بررت ادارة المؤسسة رفع الاجور بانه اجراء مالي اقتضته الاوضاع المالية المتعثرة للشركة ويستهدف فقط تغطية تكاليف تشغيلها دون تحقيق ارباح .

ويرى محللون ماليون ان الاجراء المالي الذي تحدثت عنه الادارة هو مجرد مبرر هامشي وان السبب الحقيقي لرفع الاجور يكمن في مطالب وشروط المستثمرين الراغبين في شراء خطوط المؤسسة ومن ابرزها رفع اجور النقل قبل خصخصة المؤسسة ونقل نشاطها الى القطاع الخاص.

ارباح التشغيل في احدى الجامعات الاهلية تتعدى رأسمالها المدفوع

للباحثين عن لغز تكاثر الجامعات الاهلية وفر تقرير سنوي نشرته احدى الجامعات الخاصة مؤخرا حول نتيجة نشاطها ومركزها المالي للعام الماضي ، تفسيرا مقنعا لهذه الظاهرة حيث بين وفق ما انجزته وما ستقوم به من خطط مستقبلية ان ايرادات تشغيل الجامعة قد رفدت جيوب اصحابها بمبلغ نقدي ١٥ مليون دينار في حين كانت نسبة ارباحها السنوية قبل التخصيص ٩٠٪ من رأس المال المدفوع

احد الاساتذه الذي يعمل في الجامعة .

توقع ان تتعدى الارباح ما في السنوات القادمة ما تم تحقيقه في السنة الماضية وعزا ذلك الى سياسة حشد ٦٠ طالبا في الشعبة الواحدة التي يتبناها مجلس ادارة لا صلة له بالعلم والمتطلبات الاكاديمية وهمهم الوحيد جني الارباح باي ثمن ، مضيفا ان المن والسلوى الذي يتمتع به السادة الاعضاء لا يقتصر على المكافآت وحصتهم في الارباح بل يشتمل ايضا حصة لا يستهان بها من المصاريف الادارية والتشغيلية ، وهي بالملايين ، لقاء رواتب وعلاوات وايفادات مدفوعة لافراد يتولون مواقع قيادية في الجامعة ، او لقاء مشتريات ولوازم ومطبوعات ومستلزمات تشغيل اكاديمية من شركات ومؤسسات يملكها اعضاء مجلس الادارة .

وحول عدد وقيمة المنح المخصصة للطلبة وغير المقتدرين على تسديد الاقساط الفصلية للجامعة ، اكد الدكتور ان المنح لا وجود لها اقتداء بالسابقة الرسمية التي اغلقت ابواب الجامعات في وجه ابناء الطبقات الفقيرة تخصص ٩٠٪ من مقاعدها لابناء كبار البيروقراطية والموالين والمطبلين بنعمة المكرمات فالحال في حضرة الجامعة الاهلية او ربما في كافة الجامعات التي يملكها ويديرها الخاص لا يختلف عن الجامعات الحكومية .

فكلما احتل ابناء المتنفذين وكبار البير وقراط المقاعد في الجامعات الرسمية بحكم اهليتهم للحصول على المكرمات ، فان فرصة ابناء الطبقات الفقيرة وبدون استثناء للمتفوقين منهم لاحتلال ولو مقعد واحد في الجامعات الاهلية تظل امكانية غير متاحة بوجود الالاف من الطلاب المترشحين والقادرين على الدفع مهما بلغ مستوى الرفع للاقساط الجامعية .

لاسباب تتعلق بوضعها المالي

مؤسسة الضمان الاجتماعي تمتنع عن نشر ميزانيتها

تنفرد المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي دون سائر المؤسسات والهيئات التي تدير صناديق ادخارية وتامينية بامتناعها عن نشر تقرير سنوي يبين بالارقام والحقائق نتيجة نشاطها ومركزها المالي، وهذا ما دعا فعاليات نقابية ومحللين مهتمين في تحليل الاوضاع المالية للمؤسسات الكبرى الى توجيه مطالبات لادارة المؤسسة لتزويدهم بنسخ عن حساباتها الختامية للوقوف على المركز المالي للمؤسسة ، حيث وعد الاعضاء الذين يمثلون العمال في مجلس ادارة المؤسسة ان يزودوهم بالمطلوب ليتذرعوا في وقت لاحق بانهم لم يتمكنوا من الحصول عليها .

ويتمثل هذا السلوك في رغبة الادارة عن عدم الكشف عن كيفية توظيف اموال المؤسسة والجهات المستفيدة منها وعائد استثماراتها حيث يوظف الجزء الاكبر من سيولة المؤسسة في صورة تسهيلات وقروض طويلة الاجل تقدم للدوائر والمؤسسات الحكومية التي تعاني حالة من العجز المالي ولا تستطيع الوفاء بالتزاماتها ، واستنادا الى المعلومات الاحصائية التي نشرت مؤخرا عن نشاط المؤسسة فان نسبة الفوائد التي تستوفيها المؤسسة لا تزيد عن ٥٪ وهي لا تعادل نصف ما تدفعه هذه الجهات الرسمية في حالة اقتراضها من البنوك المحلية ، الى جانب ذلك فان قيام المؤسسة بنشر تقارير سنوية عن نتيجة نشاطها سيكشف للمشتركين الارقام الخيالية التي تقتطع من اشتراكاتهم لقاء تغطية رواتب ونفقات الجهاز المتضخم العامل فيها.

في الهم الوطني

حوار من طرف واحد « ٣ »

محمد الزعبي: الديمقراطية ليست عباءه تفصلها الحكومة على مقاسها

ان العملية الانتخابية هي في اساس العملية الديمقراطية وهي بحاجة الى توافر ضمانات تحقيق ديمقراطيتها ، وتتوافر هذه الضمانات من خلال قانون الانتخاب، وممارسة الحكومة واجهزتها التنفيذية ، توافر الحريات اللازمة .

ان العملية الانتخابية في وضع كوضع الاردن ، تتطلب تعاونا فعالا من كل الاحزاب والقوى والفعاليات المدافعة عن سيادة الامة ، ومصالح المواطنين ، المعادية للامبريالية والصهيونية ، وهذا التعاون الضروري في البرامج والتعبئة الشعبية ، من اهم مقومات النجاح . ولذلك فان حزبنا الذي اعلن رايه في قانون الانتخاب ، واكد انه صنعة لتحديد نتائج الانتخابات سلفا ، ولتحويل العملية الانتخابية من قضية سياسية الى قضية شخصية ، ابرز في اكثر بياناته مظاهر المسلك غير الديمقراطي الذي تمارسه الحكومة .

ولقد جاء قانون المطبوعات الذي صدر بمرسوم ، دون ان يبحث في المجلس النيابي، لتوكيد النهج غير الديمقراطي الذي تصر الحكومة على تطبيقه .

وحزبنا الحريص على وضع اسس للممارسة الديمقراطية في الاردن يقدر الخطورة التي اتخذتها احزاب المعارضة وجماعة الاخوان المسلمين بمقاطعة الانتخابات الماضية وينظر باحترام لهذه الخطوة .

من هنا فان حزبنا يطالب احزاب المعارضة وكافة القوى ببلورة برنامج وطني ديمقراطي ، انطلاقا من مطالب قوى الاصلاح الوطني ويتضمن :

١: الدعوة الى اقرار قانون انتخاب ديمقراطي ، واسقاط قانون الصوت الواحد .

٢: وقف تقديم مشاريع القوانين الى مجلس النواب قبل فتح حوار وطني واسع حولها والاتفاق عليها .

٣: ضرورة اجراء استفتاء حول القضايا المفصلية التي تحتاج الى اكبر مشاركة وطنية وفتح ابواب الحوار حول تجربة الديمقراطية في الاردن ، وحول اجراءات الحكومة والسلطة التنفيذية للمناقشة العامة ، في الاذاعة والتلفزيون والصحف ، واعطاء ذلك الاهتمام المناسب ، وتوفير الفرص للجميع ، وسماع كل وجهات النظر.

ويجب ان تعرف الحكومة ان الديمقراطية ليست عباءة تفصلها لنفسها وعلى مقاسها .. وانها تستطيع ان « تمرر » مشاريع القوانين الى مجلس نوابها ، ولكن ذلك لا يقنع احدا ، غير الموالين الذين لا يحتاجون الى اقناع ، والذين تتغير قناعاتهم بتغير مشاريع الحكومة . اما سائر الشعب ، فسوف يزداد قناعة ، بأن الحكومة مقررة ان تحقق ما تريد وبالطريقة التي تريد . وان الحديث عن الديمقراطية فهو للاستهلاك فقط لا غير .

حاكم الفايز: لا بديل عن استفتاء الشعب

القوانين التي شرعتها الحكومة ، واقرت كلها او بعضها السلطة التشريعية كقانون الانتخابات الذي جوبه بالرفض من قبل قاعدة شعبية عريضة ، نتج عنه مقاطعة واسعة لا تستطيع السلطة ان تنكره ، حتى وان تنكرت للقرار الذي اتخذته تلك القاعدة ، ثم قانون المطبوعات الذي ابطلته السلطة القضائية بقرارها المعروف ، وقانون النقابات الذي لن يكون اذا اقر ، الا ضد مصلحة النقابات .

وبما ان هذه القوانين المرفوضة من الشعب ، الذي عبرت عنه مؤسساته الحزبية والمهنية « النقابات » وذوي الراي والموقف من المثقفين والمستقلين ، ونحن كما ندعي مواطنون في دولة ديمقراطية ، يحكمها الدستور والقانون ، والميثاق الوطني الذي ارتضيناه ، مع انظمة واعراف اتفقنا عليها في المؤسسات القانونية والتشريعية والتنفيذية .

لذلك فإن اي اختلاف يقع بين الحكومة والشعب ولم تستطع تلك ان تحله ، يلزم الجميع بالعودة الى الشعب كونه مصدر السلطات ، يستفتى ، والحكم الذي يصدر عنه هو الملزم ، لانه لا يوجد بديل عن ذلك .

متابعات إقتصادية

الفقر والبطالة والنهج الاقتصادي

● احمد النمري

تواصلت حالة الفقر في الاردن في الاتساع في السنوات الاخيرة، ووصلت نسبة الفقر المدقع في عام ١٩٩٧ الى ١١٪ من مجموع السكان قياساً بنسبة ١٠،٥٪ في سنة ٨٧، وتزايدت نسبة الفقر المطلق من (١٨,٧٪) الى (٢٦٪) في سنة ٩٧ ، وبذلك تتجاوز النسبتين معاً اكثر من ٣/١ عدد السكان الكلي ، ولعل الاخطر من ذلك عدم وجود الامل او مقدمات توحي بتراخي التفاقم في وضع الفقر او قرب تراجعه ، بل اننا نلاحظ من ارقام النسب السابقة في سنة ٨٧، ٩٧ ان نسبة الفقر المدقع ، وهي الحالة الاشد ترتفع بمتوالية هندسية في حين كان ارتفاع نسبة الفقر المطلق (الحالة الاخف) بمتوالية عددية .

البطالة احد الجذور الرئيسية لحالة الفقر ، وهي بدورها وصلت الى مستويات عالية صعبة سواء اخذنا بالنسبة التي تعترف بها دائرة الاحصاءات او وزارة التخطيط او وزارة العمل والتي تدور حول (١٥٪) او النسب الاعلى التي تشير اليها دراسة جهات ومؤسسات اهلية واحزاب سياسية ومراكز دراسات ابحاث ومنها دراسة مركز الدراسات الاستراتيجية في الجامعة الاردنية التي قدرت نسبة البطالة في الاردن بحوالي ٢٢٪ على اقل تقدير ، وليس صعباً تصور آثار البطالة السلبية على مدى الفقر اذا اخذنا بعين الاعتبار عدم وجود اي تامينات او مساعدات اجتماعية للعاطلين عن العمل .

وليس مصادفة ان تشتد مشكلتي البطالة والفقر في بلادنا منذ التسعينات، او منذ بداية تبني وتطبيق بنود مايسمى ببرامج التصحيح الاقتصادي ، فهذه البرامج انكماشية في طبيعتها سواء في بعدها المالي، او في جانبها النقدي ، وقد اثرت ولا تزال سلباً في انتشار ظاهرتي الفقر والبطالة اكثر فاكثر.

تعويم اسعار الخضار والفواكه ، ورفع اسعار الخبز، وزيادة اسعار المياه والكهرباء والمحروقات، ووقف دعم الاعلاف ، وفرض ضريبة المبيعات، ورسوم وضرائب اخرى غير مباشرة، يؤدي الى زيادة تكاليف المعيشة، وهبوط مستواها عندما لا يرافق ذلك زيادة في الاجور والدخول ، وهبوط مستوى المعيشة يدفع بكثير من المواطنين الذين كانوا على هامش الدخل المتوسط الى مربع الفقر المطلق وحتى الفقر المدقع.

وعندما ترتفع اسعار الفائدة تطبيقاً للنهج الاقتصادي الرسمي ، ويتم تخفيض الرسوم الجمركية على المستوردات ، ويقلص الدعم والمساندة للصناعة والزراعة ، ويجري الحد من القدرات الاستهلاكية لغالبية اصحاب الدخل المحدود ، فان ذلك يكون مدخلأوسبباً هاماً في حدوث الركود الاقتصادي واشتداده ، ووقف مؤسسات ومصانع عن العمل ، او العمل باقل من قدراتها الحقيقية ، والقذف باعداد متزايدة من العاملين الى سوق البطالة اضافة الى عدم القدرة اساساً على استيعاب عمالة جديدة .

معالجة ازمتي البطالة والفقر المتزايدة لا يكون بمجرد الاعتراف بها، ولا يكون ايضاً بما تسميه الحكومة « بحزمة الأمان الاجتماعي » الذي لا يزيد عن كونه مسكناً مؤقتاً وتكون له نتائج اشد سوءاً عندما يكون تمويلة «بقروض صعبة او حتى ميسرة » ولكن المواجهة الجادة تتحول باتباع نهج اقتصادي وطني جديد يكون بكامليه بديلاً عن برامج التصحيح «الاختلال» الاقتصادية الصندوقية والتي ربطت ادارة اقتصادنا بمصالح ورغبات واملاءات المراكز الرأسمالية الدولية ومؤسساتها المالية والاقتصادية.

سعر الفائدة لا يزال عالياً

يبدو ان شهادات الايداع بالدينار التي يصدرها البنك المركزي بهدف استخدامها كاداة نقدية غير مباشرة تؤثر على ارتفاع او انخفاض الفائدة على القروض المصرفية في السوق النقدي لم تكن مجدية ، كما كان متوقعاً منها ،اذ رغم قيام البنك المركزي بتخفيض اسعار الفائدة على شهادات الايداع بحدودها الزمنية المختلفة بحوالي ٣٪ منذ تموز ٩٧ فان الجهاز المصرفي الاردني في معظمه تجاوب فقط في تخفيض سعر الفائدة على الودائع ، فيما بقيت اسعار الفائدة على التسهيلات (القروض) كما هي او حدث هبوط هامشي فيها لايذكر.

التغيرات الاخيرة في اسعار الفائدة ادت الى اتساع الهامش بين الفائدة المدينة والدائنة، والتي ستنعكس في تحقيق زيادة ، ربما لن تكون قليلة في ربحية البنوك فيما سيكون لابقاء اسعار الفائدة على القروض عالية تأثيرات بالغة السوء على تعميق الركود الاقتصادي ، واتساع البطالة والفقر ، وارتفاع كلفة الانتاج والاسعار ، وضعف امكانيات السلع المنتجة محلياً على المنافسة هنا وفي الاسواق الخارجية .

واخيراً فانه يبدو ايضاً ان البنك المركزي ليس متحمساً لان تحذو البنوك التجارية حذوه ، والا لكان اتخذ اجراءات اخرى او استخدم ادوات نقدية اضافية تجبر البنوك بشكل غير مباشر على ان تتبع خطاه في تخفيض اسعار الفائدة على القروض والقروض خاصة .

التدفق السياحي الاردني الى شرم الشيخ

قدرت اوساط سياحية اردنية عدد المواطنين الاردنيين الذين زاروا منطقة شرم الشيخ في فترة عيد الاضحى المبارك بحوالي (٧) الاف شخص حملتهم الى هناك (٤٠) رحلة جوية الى جانب انتقال بعضهم براً او على سفن سياحية ، ولقد كان التحرك السياحي لمثل هذا العدد الكبير ملفتاً للنظر ، وموضع احاديث وتحليلات دواوين وملتقيات العيد في البلاد .

الشريحة الاكبر من هؤلاء السياح الاردنيين كانت من كبار المتمولين واصحاب الدخل العالي، ومع ذلك فان تفضيلهم للسياحة في الغردقة وشرم الشيخ وطابا كان بسبب تسهيلات وشروط ومزايا سياحية مصرية افضل ، وخصومات كبيرة في اجور النقل والاقامة ، والاسعار الاقل للخدمات والمرافق السياحية الاخرى ، ولعدم وجود اوهام او رغبات لدى الاخوة المصريين في اقامة علاقات تعاون او تكامل سياحي مع الكيان الاسرائيلي ، ولادراكهم لمخاطر مثل هذا الانفتاح والتعاون اقتصادياً وقومياً ، وتفضيلهم البديل العربي بلا تردد .

الخدمات التي توفرها الادارة السياحية المصرية تفتقد معظمها في الاردن وخاصة في اقليم العقبة ، او انها لا تقدم بنفس المستوى الجاذب لفئات ومجموعات سياحية محلية واجنبية لها تطلعات ومطالب متباينة فيما تبقى الكلفة مرتفعة نسبياً للاقامة السياحية هنا وفي منتجعات سياحية اردنية اخرى عاملاً رئيسياً في تناقص السياحة الوافدة والسياحة الداخلية على حد سواء .

ليس مجدياً تسمية العقبة « بثغر الاردن الباسم » وتكرار اطلاق هذا الوصف ، حتى تكون كذلك بالفعل لنا وللاخرين .

المجابهة

صفحة اسبوعية ترصد مجابهة الاردنيين للمعاهدة والتطبيع

الضمان الاجتماعي توظف مزيداً من اموال العمال في مشاريع اسرائيلية اردنية مشتركة !!

تمشياً مع التوجهات الرسمية الرامية الى تحقيق حالة من التكامل الصناعي بين الاردن واسرائيل اتخذ مجلس ادارة المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي الذي تسيطر عليه اغلبية حكومية(٩ اعضاء حكوميين)على عاتقه ان يقوم بالدور الطليعي في مجال تجسيد ما تم الاتفاق عليه في اللقاءات الدورية التي تمت بين وزيري الصناعة الاردني والاسرائيلي حيث قرر مجلس الادارة ان يضع مزيداً من اموال العمال المودعة كاشتراكات لدى المؤسسة للتوظيف في مشاريع صناعية براسمال اردني اسرائيلي مشترك متحدياً بذلك ارادة المنتسبين والمستفيدين من الضمان الاجتماعي الرافضة لاستثمار اموالها في المشاريع المشتركة والداعية في عرائض رفعتها الى ادارة المؤسسة الحد من هذه السياسة حفاظاً على اموال المساهمين وللحيلولة دون استثمارها في مشاريع تعود بالنفع على العدو الصهيوني او تآكلها في حالة تفليسها من جانب المستثمرين اليهود بفرض الاستيلاء على اصولها بابخس الاثمان.

مصادر مقربة من مجلس الادارة الحكومي للمؤسسةافادت بان المبلغ المقرر توظيفه في ثاني مشروع اسرائيلي اردني مشترك مليون دينار وهو يمثل ٢٠٪ من راس مال المشروع البالغ خمس ملايين دينار والذي يتم انشاءه في منطقة ياجوز لانتاج الملابس الداخلية.

وتؤكد هذه المصادر ان سياسة مجالس ادارة المؤسسة الذي يحرم القانون المؤقت ـالذي صدر بموجبه قانون الضمان ـ على المشتركين الحق في انتخابهم في اقامة مشاريع مشتركة تواجه الى جانب معارضة المشتركين في المؤسسة رفضاً من جانب بعض كبار المسؤولين الذين يعملون فيها ومن المتوقع ان تلجأ الجهات الرسمية الى تهديد الرافضين بالاحالة الى التقاعد او الضغط عليهم لتقديم استقالاتهم لتكون الظروف التنظيمية والتشغيلية في المؤسسة اكثر ملائمة لتمرير سياسة اشراك المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي بصورة اوسع في المشاريع الاسرائيلية الاردنية المنوي اقامتها في مدينة الحسن الصناعية في اربد.

٦٠ مهندسا يحتجون على مشاركة الضمان بمشاريع اسرائيلية

رفع اكثر من ستين مهندسا ومهندسة مذكرة الى مدير عام مؤسسة الضمان الاجتماعي د. صفوان طوقان يحتجون فيها على مساهمة المؤسسة في شركة كور الاسرائيلية لاقامة مشروع اقتصادي.

وطالبوا في مذكرتهم المؤسسة بالتراجع عن قرارها او اعادة مدخراتهم اليهم بسبب رفضهم المطلق لاستخدام اموالهم في مشاريع مشتركة مع اسرائيل.

واشارت المذكرة الى ان مثل هذه الخطوة تهدف الى خدمة تواجد الاسرائيليين في مجتمعنا كجسم غريب، الامر الذي يتناقض مع عقيدتهم وتربيتهم الوطنية.

وحذر المهندسون من خطورة الاستمرار في مثل هذه الخطوات التطبيعية وتوظيف اموال العمال في اغراض يرفضونها بكشل تام.

الاسرائيليون يدخلون على خط الباطون الجاهز في الاردن

شركة الرمز للباطون الجاهز شركة اردنية اسرائيلية، تعمل على تحطيم الشركات الوطنية المنافسة وافلاسها من خلال البيع بارخص الاسعار لاخراج هذه الشركات من السوق لتتحكم بعدها بالسوق وبالسعر الذي تراه مناسبا ووفقا للاساليب الصهيونية المعروفة ..

نتوجه للمقاول المحلي وكلنا ثقة به لنرفع واياه نداء: قاطعوا شركة الرمز للباطون

احالة اطباء مطبعين لمجلس تأديبي

على اثر مشاركة مدير صحة اربد د. جمال الشرمان في دورة تدريبية في الكيان الصهيوني، فقد طلبت لجنة مقاومة التطبيع في نقابة الاطباء من مجلس النقابة تحويله الى مجلس تأديبي، لتجاهله قرارات الهيئة العامة للنقابة التي ترفض التطبيع مع العدو الصهيوني وتقاومه ..وعلمت الاهالي، انه تم تحويل عدد آخر من الاطباء لمجلس تاديبي لمشاركتهم في دورات داخل الكيان الصهيوني عرف منهم وفاء هلسه، عيسى غيشان، محمد الشريده وغسان خوري.

سوبرماركتات ترفض التطبيع

في خطوة تستحق التثمين وكغيرها من المحلات التجارية في البلاد فقد رفض كل من سوبر ماركت رسمي الذي يقع خلف الجامعة الاردنية وسوبر ماركت الزاوية في جبل عمان التعامل مع اي شركة يشتبه بتعاملها مع العدو الصهيوني، حيث يطالب مالكا هذين المحلين التجاريين بالتدقيق في مصدر البضاعة المشتراة وعدم شرائها اذا كان هنالك ادنى شك بان مصدرها اسرائيلي.

مجابهة التطبيع في البلقاء تستنكر اغتيال الشريف

استنكرت اللجنة المركزية لحماية الوطن ومجابهة التطبيع في البلقاء اغتيال المناضل الكبير محي الدين الشريف واشارت في بيانها الى ان اليهود يكشفون مرة اخرى عن قناعهم الذي تستروا خلفه وان طبيعتهم الغادرة ابت ان تختفي طويلا خلف القناع، فبان غدرهم وعداوتهم باغتيال المجاهد الشهيد محي الدين الشريف ومن قبله يحيى عياش وكثيرون غيرهم دون مراعاة للعهود والمواثيق وجاء في البيان: ان الاغتيال تم على الارض الفلسطينية الخاضعة للسلطة الفلسطينية والتي ترتبط مع اليهود باتفاقيات. وقبل ذلك محاولتهم اغتيال خالد مشعل وعلى الارض الاردنية، والتي يرتبط ايضا مع اليهود باتفاقيات.

ان في ذلك درس لكل ابي وطني، ان اليهود لا يحترمون عهد ولا ميثاق، كما قال تعالى « لا يرقبون في مؤمن إلاً ولا ذمة، واولئك هم المعتدون » صدق الله العظيم. وفي ذلك ايضا درس لكل الانظمة العربية، التي تستجدي السلام والأمن من هؤلاء.

واضاف ان اليهود لن يحترموا احداً، ولا عهدا، ولا نظاما، ولا سلاما. ان اليهود لن يحترموا الا القوه. وفي جنوب لبنان الشاهد.

رحم الله الشهيد البطل، وكل شهداء امتنا الابية، وجعل في موته نورا يضيء درب المجاهدين الابطال، ونارا يحرق المحتل الغاصب.

لتتحد شركات التأمين الاردنية في مواجهة الاختراقات الصهيونية

ابدى خبراء تامين اردنيون مخاوف من انضمام الاردن الى منظمة التجار العالمية (WTO) مؤكدين ان هذا قد يلحق اضرارا كبيرة في قطاع التامين. اذ ان شركاتنا وهي ٢٧ شركة اردنية لن تستطيع التنافس مع الشركات العالمية والمتعددة الجنسيات.

واذا اقدمت شركات عالمية ومتعددة الجنسيات وشركات تامين اسرائيلية على شراء اسهم الشركات الاردنية من خلال السوق المالي، وامكنها السيطرة عليها بعد ان فتح المجال للمستثمرين الاجانب بشراء اسهم شركات هذا القطاع والتملك ١٠٠٪ فان شركات التامين ستفلس وتنتهي. ومن المعروف ان القدرة المالية والتنافسية الكبيرة للشركات « الاسرائيلية » وهي تتجاوز ٥ مليارات دولار قد يقضي على الشركات المحلية كاملة. هذا ونتيجة لضعف راسمال الشركات الارنية بدأت الشركات العالمية بالعزوف عن اعادة التامين والتعامل مع السوق الاردني بعد ان تراجعت اعمال الشركات الاردنية. اليس من الضروري ان تندمج هذه الشركات وتتعامل كشركة واحدة ضد الهجمة الصهيونية بدل ان تستكين للشكوى.

الوطنية للدواجن تنفي تهمة التطبيع

نفت الشركة الوطنية للدواجن وهي شركة مساهمة عامة راسمالها اثنا عشر مليونا من الدنانير واعتبرت اتهامها بان راسمالها مشبوه انه حملة غريبة. وقد سبق ان ردت الشركة على د. زيادين بمقال قوي تنفي عن نفسها التهم بانها شركة مطبعة وقالت:

١. ان الخبر غير صادق وغير صحيح جملة وتفصيلاً.

٢. في مقدور اي شخص او جهة رسمية او غير رسمية التاكد من صحة هذا النفي، وعدم صحة ما نشر باي وسيلة من الوسائل التي يراها من ينشر الحقيقة. وليس الزعم المعلن دون اي اساس. وما يعنينا في هذا النفي ان الشركات الوطنية تخالها من تهمة التطبيع مما يدل على وعي المواطن الذي يقاطع الشركات المطبعة ويانف من شراء انتاجها

مطلوب من التجار الاردنيين مقاطعة موانىء العدو الصهيوني

تسعى حكومة العدو الصهيوني الى تحميل التجار الاردنيين المصدرين والمستوردين تكاليف الحماية الامنية حيث تتقاضى « اسرائيل » حوالي ٥,٤ دولار عن كل حاوية تنقل بضائع للاردن اضافة الى رسم الميناء التي تصل الى ٥٤ دولار. وهكذا وقع التجار الذين كانوا يستوردون عن طريق العقبة التي تبعد عن عمان ٣٦٠ كم في الفخ، وتحولوا الى ميناء حيفا الذي يبعد ١٥٠ كم توفيرا للوقت. ولكن يبدو ان الاسرائيليين اشطر من التجار العرب ففرضوا ضريبة ١٠٪ على رسوم الميناء للحماية ومن المعروف ان حجم التبادل التجاري بلغ ٢٠ مليون دولار في عام ١٩٩٧ وهذه خسارة للميناء الوطني. الا يدرك التجار الشطار ان التحول عن ميناء العقبة له آثار سلبية وان هذا يضر بالاقتصاد الوطني ؟؟ وان المواقف الوطنية ومقاطعة العدو اهم من كلفة الاستيراد والتعرض لاخطار التعامل مع العدو.

اهل معان يوقعون ميثاقا للشرف

الحكومة وحدها تتحمل مسؤلية ماجرى في معان

■ الميثاق يؤكد على نصرة قضايا الامة ورفض التطبيع مع الكيان الصهيوني

وقع وجهاء وشيوخ واهالي مدينة معان ميثاق شرف حملوا فيه الحكومة مسؤوليةما وقع من احداث في المدينة بمنعها الناس من التعبير عن ارائهم واستخدام القوة بصورة غير قانونية ومخالفة للدستور. وفيما يلي نص الوثيقة:

ميثاق شرف

نحن عموم وجهاء وشيوخ واهالي مدينة معان، هذه المدينة التي ما انحنت يوما الا لله، مدينة المجد والتاريخ والشهامة والرجولة، تابى التسلط والظلم وترفض الذل والخنوع انطلاقا من ايمانها بربها عز وجل واتباعا لسنة نبيها صلى الله عليه وسلم مستلهمين العزم من ماضينا الذي ما دنس يوما برجس الخسة وما لون بنفس ذليل نعلن ما يلي:

١ـ ان ما وقع من احداث في مدينتنا تتحمل الحكومة المسؤولية الكاملة عنه، بسبب سياستها في التعامل مع الاحداث، ومنع الناس من التعبير عن ارائهم وذلك باستخدام القوة بصورة غير قانونية ومخالفة للدستور والاعراف الدولية على اثر الحصار الظالم للشعب العراقي الشقيق والازمة المفتعلة معه.

٢ـ ان معان كانت وما زالت تقف الى جانب الامة الاسلامية في قضاياها العادلة في تحقيق امالها في التحرر والازدهار وتقف في وجه العنجهية الغربية والصلف الصهيوني، واننا نعبر عن ضمير الامة في التصدي للهجمة الشرسة على ديننا وقيمنا واخلاقنا.

٣. ان مدينتنا الحبيبة ليست محطة للمزاودة فاخلاصنا وانتماؤنا لله اولا ثم للوطن وترابه يعرفه اصحاب الارصدة الكبيرة في البنوك الاوروبية فنحن الذين قدمنا يوم اخذ الكثيرون ونحن الذين بذلنا يوم احجم العديدون تذكرنا باب الواد والقدس والاغوار والكرامة وافغانستان وكثرة شهدائنا دليل على ذلك.

٤. اننا نرفض الظلم بجميع اشكاله، ولا نرضى به ونحارب الظالمين بكل ما اوتينا من قوة وعزم وان هذه المدينة تعرضت لظلم شديد من زمن طويل من خلال اهمالها وعدم رعاية شؤونها وتحيدها.

٥. اننا نطالب بان تاخذ هذه المدينة دورها في البناء والعطاء فلا نقبل ان نكون بقرة حلوب. اننا قدمنا وما زلنا الكثير في الوقت الذي نشعر فيه بتهميش شديد لدورنا ومحاولة وضع العراقيل امام تنمية الموارد الطبيعية والاقتصادية والبشرية

٦. ان كرامة الانسان وحريته امر مقدس لا يجوز المساس بها او التعرض اليها.

٧. اننا نرفض التطبيع من الكيان الصهيوني بكل اشكاله وصوره. باعتباره الد اعدائنا واشد خصومنا وما زالت ايديهم تقطر من دماء اطفال قانا وشيوخ صبرا وشاتيلا ودير ياسين والحرم الابراهيم. وترفض اي نوع من التعامل معهم وندين بيع الاراضي والمؤسسات لهم مهما كانت الظروف ... قال تعالى « لتجدن اشد عداوة للذين امنوا اليهود والذين اشركوا ».

٨. اننا كاهالي هذه المدينة نعلن تكاتفنا واتحادنا، واننا يد واحدة نقوي ضعيفا ونساعد محتاجنا، وننصر مظلومنا ولن نسمح ولن نسمح لدخيل ان يشعل نار العصبية او الفتنة وناخذ على يد المسيء منا ..

٩. اننا في هذه المادة نرتبط برباط العقيدة ونلتقي ضمن اواصر القربى والمصاهرة ونريد ان نحل جميع قضايانا مهما كانت داخل صفنا وفيما بيننا لنثبت اننا قادرون على حل مشاكلنا بانفسنا.

١٠. نعاهد الله ان يكون تجمعنا على الخير فيما يرضي الله عز وجل وفيما يخدم هذه المدينة المباركة مترفعين عن كل مصلحة شخصية او اهداف مصلحية او نوازع انتهازية.

والله على ما نقول شهيد.

بهجت ابو غربية لـ الأهالي

لا بد من توسيع القواعد الشعبية للمعارضة وزيادة نقاط الالتقاء

■ انتصرت المعارضة في معركة القناعات لمواجهة التطبيع

موضوع تفعيل الدور الوطني لقوى المعارضة عبر اليات وصيغ اكثر تطورا والساعات غدا امرا ملحا بحكم حجم التحديات والازمات التي تعصف في البلاد في ضوء نهج الحكومات المتعاقبة على الصعيدين الداخلي والخارجي.

« الأهالي » التقت الاستاذ بهجت ابو غربية ـ عضو اللجنة التنفيذية للمؤتمر الشعبي الاردني لحماية الوطن ومجابهة التطبيع ـ لتحاوره في مسائل تطوير الالية التنظيمية لعمل المعارضة ومقاومة التطبيع مع العدو الصهيوني:

● بهجت ابو غربية

حاوره عليان عليان

ـ كيف تنظرون لصيغة عمل المعارضة في الاطار الحزبي في هذه المرحلة ؟

لجنة التنسيق العليا لاحزاب المعارضة لجنة حزبية ولست عضوا فيها، لكنني ـ الى حد ما ـ على اضطلاع بنشاطاتها، فهي تشكل العمود الفقري للجنة التنفيذية للمؤتمر الشعبي الاردني لحماية الوطن ومجابهة التطبيع، وهي المحور المركزي للنشاطات والتحركات الوطنية مثل لجنة نصرة العراق، ومن قبلها اللجان التي تصدت لمقاطعة الانتخابات النيابية ولقانون الصوت الواحد وقانون المطبوعات المؤقت.

لا شك ان الاداء لهذه اللجان الشعبية التي تعبر عن موقف المعارضة غير كاف، ولا تزال غير قادرة حتى الان عن التعبير عن طموحات الشعب من جهة وغير قادرة على معالجة المواضيع التي تتصدى لها من جهة اخرى.

محاربة الحكومة للاحزاب

*ما هي الاسباب التي تفسر عدم تعبيرها بشكل كاف عن طموحات الشعب؟

**يعود ذلك ـ في تقديري ـ لاسباب ذاتية، وخارجية.

من الاسباب الذاتية التردد الذي يعتري موقفها والخشية من مجابهة السلطة، وكذلك التزامها الى حد كبير ليس بحرفية القوانين فقط، بل ايضا ببعض التعليمات والاجراءات التي تفرضها الحكومة دون ان يكون لها سند قانوني ومن الامثلة على ذلك التزام لجنة التنسيق العليا لاحزاب المعارضة بطلب الموافقة من المحافظ للقيام باي نشاط جماهيري مع ان القانون لا يتطلب اكثر من اشعار المحافظ وليس انتظار موافقته.

ومن الاسباب الذاتية ايضا شعور هذه الاحزاب بضعفها الذاتي على صعيد الانتشار وعلى الصعيدين التنظيمي والمالي الامر الذي يشلها الى حد كبير عن القيام بواجباتها.

اما الاسباب الخارجية فكثيرة واهمها: محاربة الحكومة لهذه الاحزاب في مجالات عديدة ابرزها ١ـ قانون الانتخاب المسمى بقانون الصوت الواحد والذي حد من دور الاحزاب السياسية بالانتقاص من حق الناخب واقتصار دوره على صوت واحد ٢ـ وكذلك قانون المطبوعات المؤقت الذي حرم العديد من الصحف الحزبية من الصدور ولو لفترة معينة ٣. يضاف لذلك الاعلام الرسمي الذي يهاجم الاحزاب بصيغ مختلفة، لدرجة ان العديد من المرشحين اعتادوا ان يعلنوا في اعلاناتهم وادبياتهم الانتخابية بانهم لا يمتون الى الاحزاب وتحت تاثير التوجهات الحكومية، وكان الانتماء للاحزاب تهمة خطيرة يجب ان يبرئوا انفسهم منها. ٤ـ ان قوة الاحزاب السياسية يمكن ان تبرز من خلال نشاطاتها الجماهيرية والحكومة حرمت الاحزاب من مثل هذه النشاطات.. كل هذه الامور مجتمعة ادت الى الحد من فعاليات الاحزاب، وبالتالي يتوجب عليها ان تبذل الجهود التنظيمية والجماهيرية للتغلب على هذا الوضع.

حول ضرورة الجبهة الوطنية

*الا ترى بضرورة تطوير صيغة لجنة التنسيق العليا وفتح المجال لاستقطاب مختلف القوى الشعبية.. لتكون امام صيغة جبهة وطنية عريضة ؟

اذا اردنا تطوير الصيغة القائمة فيمكننا ان نطرح افكارا واقتراحات متعددة، ومن جانبي اري ضرورة توسيع نقاط الالتقاء التي قامت عليها اللجنة، واري ضرورة توسيع القواعد الشعبية لهذا الشكل المعارض مثل انشاء فروع له في المحافظات وربط هذه الفروع بشكل تنظيمي مع المركز.. وكذلك تنشيط لجان مجابهة التطبيع وتشكيل لجان متخصصة ذات صلة دائمة كاللجنة القانونية وبخاصة في اطار لجان مجابهة التطبيع.

* ما ذكرته يتعلق بتطوير صيغة لجنة التنسيق، لكن ماذا عن موضوع الجبهة الوطنية العريضة ؟

انني اوافق واطالب بضرورة توسيع لجنة التنسيق العليا لتضم ممثلين عن النقابات المهنية والعمالية وبعض الشخصيات الوطنية لمواجهة مختلف التحديات، ليلتام الجميع في اطار جبهوي وعلى قاعدة برنامج عمل.

ـ ما هي آلية تشكيل الجبهة الوطنية بنظركم ؟

ليست هنالك صيغة جاهزة لتشكيل جبهة وطنية في اي بلد لأن الجبهة الوطنية تكون متاثرة بظروف موضوعية يمر بها الشعب في مرحلة ما انا اعتبر لجنة التنسيق العليا صيغة من صيغ الجبهة الوطنية والتي يمكن الارتقاء بها عبر وتوسيع نقاط الالتقاء وتوسيع قاعدتها.. وهذا في رايي الهدف المرحلي المطلوب حاليا.

برنامج الاصلاح الوطني

* هل تعتقد بان برنامج الاصلاح الوطني يصلح لان يكون الوثيقة الاولية للمؤتمر الشعبي والجبهة الوطنية؟

اعتقد انه من الضروري ان يكون اللقاء على قاعدة برنامج وطني يجسد نقاط الالتقاء بعيدا عن المواقف النظرية العامة التي قد تخلق نقاطا خلافية.

واذا وافقت كافة الاطراف عليه فليس لدي اعتراض مع ضرورة حذف النقاط النظرية منه.

انني مع توحيد كافة الصيغ الشعبية المعارضة خاصة وان المشاركين في مختلف الصيغ هم نفس الجهات.. انا مع تعدد اللجان المتخصصة التي تغذي اللجنة الرئيسية بالابحاث والاقتراحات العملية.

*هل هنالك عقبات تعارض انجاز المؤتمر الشعبي والجبهة الوطنية

لا اعتقد ان هنالك عقبات ذاتية.. هنالك عقبات موضوعية بسبب الهجوم المستمر على الحريات العامة وتوجه الحكومة الدائم لمحاربة النشاطات الحزبية والجماهيرية.

ـ كيف تقيم الفعاليات الوطنية في مواجهة التهديدات الامريكية للعراق مؤخرا ؟

ما قامت به قوى المعارضة واللجان المنبثقة عنها من نشاطات للوقوف الى جانب العراق في مجابهة العدوان الامريكي كانت ناجحة الى حد لا باس به، ولو انها في مستوى اقل مما تتطلبه المرحلة الاخيرة، وهذا راجع ـ كما اسلفت ـ لذات الاسباب الداخلية والخارجية التي اشرت اليها.

لقد حاربت الحكومة وبشكل مكثف اللجنة الوطنية للدفاع عن العراق على الصعيدين الاعلامي والامني، وبالرغم من ذلك اعتبر النشاط الجماهيري في الاردن لنصرة العراق في مقدمة النشاطات الاخرى المماثلة في البلدان العربية.

التطبيع.. ومعركة القناعات

*تسعى الحكومة باستمرار لنقل التطبيع من الحيز الرسمي الى الدائرة الشعبية.. هل نجحت في ذلك ؟ وكيف يمكن فرملة مثل هذا التوجه ؟

قضية التطبيع والعلاقات ما بين الاردن ودولة العدو الصهيوني لها جانبين: الجانب الرسمي والجانب الجماهيري، فالحكومة بعد ان وقعت معاهدة وادي عربة، عقدت اكثر من ٢٥ اتفاقية محققة التطبيع، وما هو اكثر من التطبيع لقد حققت الحكومة ذلك عبر اجراءات رسمية، من الصعب على الحركة الوطنية منعها، وكانت الحكومة ولا تزال تتصدى لرد الفعل الوطني لمثل هذه الاجراءات.

لقد نجحت الحكومة في التطبيع في المجالات السياسية والاقتصادية الى حد كبير، حتى وصل الامر الى مجلس النواب.

والمجال المتبقي والذي ما زال موضع صراع بين الحكومات وحركة المعارضة هو مجال القناعات الجماهيرية الشعبية.

جماهيرنا بطبيعتها العقائدية والقومية ترفض التطبيع مع دولة العدو الصهيوني، واجهزة الحكومة الرسمية الاعلامية وغيرها تحاول تغيير هذه القناعات وجعل الشعب يقبل التعامل مع دولة العدو وكأنها دولة جارة او صديقة.

في هذا المجال لا يزال لحركة المعارضة دورا كبيرا في المحافظة على قناعات الشعب، فعلى الرغم من التطبيع الرسمي والذي ـ كما قلنا ـ قطع شوطا كبيرا، لا تزال الاغلبية الشعبية ترفض وتعارض مواقف الحكومة كرفض المعاهدة ورفض تبادل الزيارات السياسية ورفض السماح المجال للعدو للسيطرة على الاقتصاد الوطني.

هذا المجال ـ مجال القناعات ـ لعبت فيه لجان المجابهة ولا تزال دورا ناجحا وفشلت الحكومة حتى الان في هذا الميدان لدرجة ان الشعب فقد ثقته بالحكومات الاردنية المتعاقبة بشكل عام.

[illegible]

-سهير ابو رواق .

اصاب مؤسسة الاسرة الكثير من الاختلال بفعل عوامل متعددة منها البطالة والفقر وبدانا نلحظ شيوع ظواهر خطيرة لهذه الاختلالات من بينها التطرف والعنف والانحراف ... اهم النتائج لدراسة علمية حديثة حول « دور القيادات والمنظمات النسوية في حماية الاسرة من الانحراف » والتي قامت بها الدكتورة عيدة المطلق / جامعة اليرموك قدمت لندوة الاسرة التي نظمتها جمعية رعاية الاحداث بالتعاون مع جامعة العلوم والتكنولوجيا الاردنية .

وتوضح الدراسة انه بالرغم من وجود الدساتير والتشريعات العربية الا ان حماية الاسرة ومساعدتها بشكل عملي في العالم العربي بعامة لا يزال ضعيفا وحتى معدوما فقوانين الاحوال الشخصية لا تزال متاثرة بعدد غير قليل من الاعراف والتقاليد ، والخدمات الاجتماعية محدودة والتوجيه يكاد يكون معدوما ،فضلا عن ضعف رسائل التواصل

تصورات محددة لحماية الاسرة

*وتقوم الدراسة على طرح بعض التصورات حول دور التنظيمات والقيادات النسوية في حماية الاسرة من الانحراف عن طريق وضع الفروض التالية :-

اولا : ان الدولة يجب ان لا تخلى مسؤولياتها في حماية الاسرة وليس من المقبول ان تتخلى الدولة عن واجباتها في رعاية مواطنيها في التعليم والصحة والعمل والضمان الاجتماعي والامن الشامل مهما كانت الضغوط والتكاليف .

ثانيا : ان جميع الانظمة الاساسية والقوانين التي تنظم شؤون الدولة يجب ان تشتمل على اهداف اساسية وفي مقدمتها هدف حماية الاسرة .

ثالثا :- ان قيادات ومؤسسات المجتمع المدني الاخرى ملتزمة باسم المصلحة العامة التي تمليها الامانة لا مجرد الشعارات المرفوعة ان تقدم للمجتمع افضل ما لديها متغيرات ومعارف وانجازات .

رابعا : ان جميع المنظمات النسائية تهدف بشكل اساسي الى صيانة وحماية الاسرة والنهوض بها .

*وتبين الدراسة على انه وبالرغم من محدودية الموارد وبالرغم من اتساع نطاق المشكلات وتعقدها الآ ان معظم الهيئات والتنظيمات النسائية في الاردن سعت الى ايجاد برامج تقوم على محاور متعددة من شانها تعزيز دور الاسرة وحمايتها من التفكك والانحراف وقد شملت هذه البرامج المحاور القانونية والتربيية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية ومحور الطفولة

* وتطرح الدراسة سؤالا هل ما يقدم كاف لانقاذ الاسرة والشباب من اخطار الجنوح و الانحراف ؟

نحو استراتيجية وطنية للدفاع الاجتماعي والمعاناة تتضاعف ولان حجم المشكلة كبير والمعاناة تتضاعف والخطر اصبح ماثلا فان الباحثة تقترح بعض التصورات لفتح باب الحوار الوطني لصياغة استراتيجية وطنية للدفاع الاجتماعي تقوم على مشاركة كافة فئات المجتمع ومنظماته وفي مقدمتها مجلس الامة والاحزاب السياسية وباقي مؤسسات المجتمع المدني تلتزم فيها الحكومة بدعم تنفيذ الاستراتيجية بالتشريعات والموازنات اللازمة وبالكف عن السياسات القائمة على المبالغة وخصخصة القطاع العام وخاصة قطاع الخدمات الاجتماعية وتحرير الاسعار فرض الضرائب التي اثقلت كاهل الاردنيين واتت على جل دخولهم وحرمتهم من امكانيات المحافظة على مستوى معيشي لائق .

*وتختتم الباحثة الدراسة بالاشارة الى ان في الاردن يوجد عدد من المنظمات النسوية التي تساهم بحماية الاسرة رغم المعوقات فهناك اتحاد المراة الاردنية الذي يلعب دورا كبيرا بالهتام بمحور الطفولة من خلال تنفيذ مشروع دار ضيافة الطفل الذي يهدف الى اتاحة الفرصة امام الازواج المطلقين لمشاهدة اطفالهم معا في جو من الامان والكرامة وكذلك يساهم اتحادالمراة بالتعاون مع عدد من المؤسسات بتنفيذ مشروع برلمان الطفل .

لجنة مجابهة التطبيع في الاغوار تحتفل بيوم الارض ومعركة الكرامة

بمناسبة الذكرى الثلاثين لمعركة الكرامة والذكرى الثانية والعشرون ليوم الارض المجيد اقامت لجنة مجابهة التطبيع المركزية في الاغوار احتفالاً بتاريخ ١٩٩٨/٣/٣١ في مقر حزب البعث العربي الاشتراكي حضره جمع غفير من مواطني لواء دير علا وتحدث في الاحتفال كل من الدكتور نائل زيدان المصالحة من حزب جبهة العمل الاسلامي وفايز العباس من حزب البعث العربي الاشتراكي ومحمد عيسى اليازجي من الحزب الشيوعي ومحمود البسطنجي من حزب البعث التقدمي ومثقال الزناتي « ابو علي» امين سر لجنة المجابهة في الاغوار وقد توقف المحاضرون عند معاني ودروس معركة الكرامة التي اكدت وجسدت وحدة الشعبين الشقيقين الاردني والفلسطيني وامكانية نحر وهزيمة العدو الصهيوني واكدوا مضامين وعبر يوم الارض من زاوية تمسك شعب فلسطين بعروبة الارض ومقاومة التهويد والاستمرار بالنضال بكافة اشكال المقاومة حتى تحقيق العودة وتقرير المصير والدولة المستقلة وعاصمتها القدس .

في بيان للمنظمة العربية لحقوق الانسان في الاردن

[illegible]

تابعت المنظمة العربية لحقوق الانسان في الاردن بقلق بالغ اوضاع المعتقلين العرب في السجون الاسرائيلية وعددهم يقارب ثلاثة الاف وخمسماية سجين من مصر ولبنان وسوريا والاردن والعراق وليبيا والسودان ، وغيرها من الاقطار العربية ..جاء في بيانها :

ان المنظمة العربية لحقوق الانسان ، في الاردن — وهي تلفت نظر منظمات حقوق الانسان وهيئة الامم المتحدة ومؤسساتها ودول العالم كافة الى الاوضاع الماساوية المحيطة بهؤلاء السجناء والاسرى .. لترجو منهم جميعا اعطاء هذه القضية ما تستحقه من متابعة واهتمام وجهود للافراج عن المعتقلين والاسرى ...وخاصة انه قد مر على بعضهم في سجون الاحتلال مددا طويلة دون محاكمة او اتهام ..

واضاف وحيث ان يوم ٢٢ نيسان هو يوم الاسير العربي في السجون الاسرائيلية .. فاننا في المنظمة العربية لحقوق الانسان في الاردن نناشد منظمات حقوق الانسان والهيئات والمنظمات الدولية المختصة ان تنتهز هذه المناسبة للقيام بحملة عالمية فعالة لاطلاق سراح الاسرى العرب في السجون الاسرائيلية ..

كما تدعو الى تمكين هيئات الصليب والهلال الاحمر ومنظمات حقوق الانسان وذوي الاسرى بزيارتهم والاطلاع على احوالهم وتلبية مطالبهم ..

ان المنظمة العربية لحقوق الانسان / في الاردن - وهي تصدر هذا البيان تناشد المجتمع الدولي / ان يخرج عن الصمت الذي يواجه هذه القضية من قبله وان يتحرك لوضع حد لمعاناة الاسرى والمعتقلين في السجون الاسرائيلية وتطبيق احكام المعاهدات والاتفاقيات الدولية عليهم ..

كما تطالب بتشكيل محكمة جنائية دولية لمحاكمة مجرمي الحرب الاسرائيليين على ما يرتكبونه من جرائم بحق هؤلاء الاسرى والمعتقلين / طيلة السنوات الماضية ..وبهذه المناسبة / فاننا نضم صوتنا لصوت لجنة المتابعة لدعم قضية المعتقلين اللبنانيين في السجون الاسرائيلية ونعلن تاييدنا لكل انشطتها ومطالبها ...

من وجهة نظر المتلقي

المنافسة أدت الى انخفاض اسعار الحبوب والسكر

الاهالي — اشاد وزير الصناعة والتجارة في واحد من التصريحات التي يدلي بها باستمرار للدفاع عن الخصخصة ودورها الايجابي في تحقيق التنمية الاقتصادية، اشاد باجواء المنافسة التي سادت بين مستوردي الحبوب والسكر اثر تخلي وزارة التموين عن استيراد هذه السلع الاستراتيجية وحصر ذلك بالقطاع الخاص ، وكان من نتائجها الايجابية حدوث انخفاض ملموس في اسعار الحبوب والسكر حيث انخفض سعر السلعة الاخيرة من ٣٠٠ الى ٢٤٠ دينار للطن الواحد .

ويذكر ان وزارة التموين في بداية تشكيلها كانت توفر هاتين السلعتين وغيرها من السلع الغذائية الاساسية كالحليب والارز والاسماك واللحوم المجمدة، باسعار منافسة للمعروض منها في محلات المواد الغذائية التابعة للقطاع الخاص ، ومما ساعد الوزارة آنذاك على خوض منافسة متكافئة والاستحواذ على الجزء الاكبر من طلب السوق ، ان العاملين فيها لم يتعد العدد المطلوب للتشغيل الجدي للوزارة، كما انها كانت تستورد مباشرة من المورد ودون اللجوء الى وسيط ، الا ان اسعار السلع التي توفرها وزارة التموين للسوق اخذت بالارتفاع مع الزيادة المضطردة في عدد العاملين كما ارتفعت اسعار السلع الاساسية التي تستوردها الوزارة بعد ان تخلت عن الاستيراد المباشر واخذت تحيل عطاءاتها على السماسرة من الباطن ليقوموا بهذه المهمة لقاء عمولة كانت تضاف الى فاتورة المواد المستوردة !!

رغم توفر الموارد :

الصحة تطلب قرضا بقيمة ٥٠ مليون دولار !!

انتهت الترتيبات في وزارة الصحة للبدء في تنفيذ خطوة طموحة لتنمية القطاع الصحي وتتمثل في مراحلها الاولية بتوسيع مستشفى البشير وربط الساحة بانفاق وجسور اضافة الى انشاء مختبرين للرقابة الدوائية ، ومركز تدريب ومستودعات ومن اجل ما تقدم توجه فريق من المسؤولين الى واشنطن بهدف الحصول على قرض بمبلغ ٥٠ مليون دولار من البنك الدولي لتغطية كلفة تنمية القطاع الصحي كما ورد في الخطة. ولاحظ خبراء يعملون في القطاعين الصحي والانشائي ان خطة وزارة الصحة في حالة تنفيذها تحتاج فقط الى توفير الحجارة والاسمنت والحديد وغيرها من المواد الاولية المتوفرة محليا لاقامة البنية التحتية الواردة فيها ومما نامت القوى البشرية وعناصر الانتاج كما تتساءل اجتذبهم متوفرة محليا فما هو المبرر عندئذ لكي يتوجه وزير الصحة على راس الوفد الذاهب الى واشنطن للحصول على قرض من البنك الدولي مقداره ٥٠ مليون دولار ؟؟

وردا على سؤاله يجيب احد الخبراء — الاغلب ان المخصصات المالية لوزارة الصحة مرصودة فقط لتغطية النفقات الجارية التي تشمل تسديد رواتب العاملين فيها وتغطية نفقات الرحلات المكوكية التي يقوم بها كبار المسؤولين في الوزارة الى الخارج على مدار السنة .ويبدو ان الخطة الطموحة لوزارة الصحة غير قابلة للتنفيذ الا اذا تم توفير سيولة لها عبر المديونية الخارجية ويعجب المراقب عندئذ ان يضع البنك الدولي شرطا باحالة عطاءات الانشاءات على مقاولين اجانب وتنفيذ خطة وزير الصحة « الطموحة » باستمرار البطالة الوافرة !!

نعي فاضل

ينعى حزب الشعب الديمقراطي الاردني « حشد » وفاة المرحوم

يوسف مصطفى عليا

ويتقدم من ولده الرفيق احمد يوسف (ابو فادي) عضو المكتب السياسي للحزب والى عموم اخوته واهله وعموم آل عليا باصدق مشاعر العزاء والمواساة .. تغمد الله الفقيد بواسع رحمته والهم ذويه الصبر والسلوان

نعي فاضل

ينعى حزب الشعب الديمقراطي الاردني « حشد » وفاة

المرحوم عاكف الفايز

ابن الاردن البار الذي وافاه الأجل بعد سنين طويلة في خدمة وطنه واهله وذلك من مواقع متعددة في الحكم والتمثيل الشعبي .. لقد كان المرحوم قدوة لمن حوله ومن عرفوه مخلصاً في توجهاته الوطنية والقومية والعمل من اجل خير شعبه . وتتقدم من اهله وعشيرته باصدق مشاعر العزاء وتطلب من الله ان يتغمده بواسع رحمته

في المؤتمر الصحفي لاتحاد طلبة اليرموك:

[illegible]

■ تعليق ١٢٩ نشاطاً بحجج واهيةولجان التحقيق تقف في المرصاد ..

اربد- سهير ابو رواق

* هناك الكثير الذين يزعجهم صوت الطلبة بل يعتبرونهم في كثير من الاحيان مجرد صبيان ويتعاملون معهم على هذا الاساس لذا فقد بدات سلسلة المضايقات في كلية عمان للمهن الهندسية حيث تم اعتقال بعض الطلبة وفصل عدد آخر وتوجيه انذارات لآخرين والتسفير التعسفي لاحد الطلبة الى دولة اخرى لانهم يطالبون بحقوقهم !! ناهيك عن قانون الصوت الواحد في الجامعة الاردنية الذي جاء لتحجيم دور المعارضة في مجلس الطلبة ..

لخطورة الموقف عقد اتحاد طلبة اليرموك مؤتمراً صحفياً لايضاح الصورة حول ما يحدث من انتهاكات خطيرة لحقوق الطلبة ومكتسباتهم لم يشهد لها مثيل منذ خمس سنوات..

رائد العطيوي /رئيس اتحاد طلبة جامعة اليرموك قال في المؤتمر الصحفي : بدأت تجاوزات عمادة شؤون الطلبة برفض سلسلة من النشاطات بلغت ١٢٩ نشاطاً وقد اعتاد الاتحاد ضمن الأسس والتعليمات اقامتها وفوجئنا بردود العمادة عليها اذ ان هذه الردود غير مقترنة باسس او تعليمات تبين مخالفتها لانظمة وتعليمات الجامعة كما تنص المادة ٣١/أ من تعليمات الاتحاد على ان (تبلغ الهيئة الادارية ومجلس الاتحاد قرارات « نافذة المفعول » الا اذا راى العميد انها مخالفة لقانون الجامعة او انظمتها او تعليماتها) .فلا يحق للعميد رفض اي شيء لانه يريد رفضه او لانه يرى ذلك متفقاً مع وجهة نظره الشخصية فمتى اصبحت دورات الحاسب وجريدة المواد والدورات الرياضية والبازارات الخيرية لدعم الطالب المحتاج تخالف التعليمات ؟؟؟ ومتى اصبحت لا داعي لها ..؟

تهديد استقلالية الاتحاد

واضاف العطيوي : ان العمادة تهدد استقلالية الاتحاد وتعدت التجاوزات في ان يصبح حكم العميد على ان هذا النشاط مناسب للطلبة وهذا غير مناسب وهي تعلم ان اعضاء الاتحاد هم الاقدر على تقدير ما يناسب الطلبة منهم وليسوا غرباء عنهم ومنتخبون من قبل ما يفوق الاربعة عشر الف طالباً وطالبة يدرسون في الجامعة .

كذلك ظهرت ردود «غريبة » هدفها تهميش الاتحاد خاصة في قرارات الانفاق وما هذه الغرابة التي يتم فيها اعتبار الاتحاد هيئة مستقلة واعتبارية ويطلب من الاتحاد ارسال الموافقة على شراء علبة فاين او علبة ماء !!! هذا كله ناهيك عن التخبط الاداري التي تعكسه قرارات العمادة

اتهامات باطلة

منقذ الروسان / امين سر الاتحاد قال : لا يقف الموضوع عند هذا الحد بل وصل الى حد التشكيك في نزاهة الاتحاد المالية واتهامه من بعيد بشراء بعض المواد لاغراضه الخاصة ، ثم ظهرت بعد ذلك سيمفونية جديدة وهي انه ليس من صلاحيات الاتحاد عمل كذا وكذا وليس من اهدافه عمل النشاط الفلاني ... وانه ليس من صلاحياته عمل دورات حاسب ولا دورات لغات ولا ورشات عمل ولا دورات تدريبية .!!! هذه زيادة على انهم اصبحوا يتدخلون في صلاحيات مكتب الرقابة الاداريـة والمالية حيث انه من المفترض ان تكون العمادة في تعاملها مع قرارات الاتحاد ادارياً لا مالياً حيث ان الذي يتولى تدقيق الامور المالية هو مكتب الرقابة الاداريـة والمالية في الجامعة حسب المادة ٤٥ من تعليمات الاتحاد .. ولكن الذي يحدث ان التدقيق المالي يتم من قبل عدة اطراف من العمادة بعد رفضها سلسلة من النشاطات وهذا بسبب كثيراً من التاخير في معاملات وقرارات الاتحاد ، ثم ظهرت بعد ذلك نغمة اخرى هي تزويد العمادة بخطة الاتحاد وخطواتها التفصيلية بعد ان يكون قد صادق عليها مجلس الاتحاد وهذا غير منصوص عليه في تعليمات الجامعة او الاتحاد لان المادة ٣٠/ج من تعليمات الاتحاد تنص على (من مهام وصلاحيات الهيئة الادارية وضع خطة عامة ترجم اهداف الاتحاد من خلال نشاطات محدودة ويتم عرضها على مجلس الاتحاد لاقرارها) .. وليس عرضها على عميد الشؤون الذي يهدف من وراء هذه التعليمات الى تحجيم دور الاتحاد وتمرير القرارات المجحفة بحق الطلبة اهمها التوجه لرفع رسوم ساعات البكالوريوس في الايام القادمة .

واضاف ونظراً لتعمق الخلاف بين الاتحاد والعمادة رفعنا الى رئيس الجامعة كتاباً نطلب فيه تفسير المادة ٣١/أ والذي قام بدوره بتحويله الى المستشار القانوني للجامعة محمد عبيدات الذي قام بدراسة هذه المادة دراسة وافية وايد في معظمها حقوق الاتحاد لكن رئيس الجامعة قال بالحرف الواحد « يبقى المستشار القانوني اسمه مستشار » .

عقوبات وانذارات

واشار الروسان الى ان جميع اعضاء الهيئة الادارية للاتحاد محولون الى لجان تحقيق دون ذكر الاسباب وسوف يتعرضون للعقوبات والانذارات باقرب وقت ممكن ، كذلك تم قطع المكرمة والبعثات على بعض اعضاء الاتحاد دون ان تتدخل العمادة كذلك رفض رئيس الجامعة والعمادة افتتاح واقامة اسبوع الكرامة وامسية شعرية للشاعر ايمن العتوم ضمن احتفالات الجامعة بيوم الكرامة ويوم الارض .

واكد الروسان ان المسالة ليست تسليم خطة او مخالفة تعليمات بل هي تعطيل لنشاطات الاتحاد وعرقلة لاهدافه وسلب استقلاليته .

وفي ختام المؤتمر الصحفي طالب مجلس اتحاد طلبة اليرموك بوضع حصانة لاعضاء الهيئة الادارية واعضاء الاتحاد حماية لهم من قضايا لجان التحقيق وان يكون التعامل على اساس انها مؤسسة طلابية وليس المعاملة على اساس انهم طلاب تطبق عليهم الاجراءات التاديبية .

بدون تعليق

ضحكات

[illegible]

الاهالي- سهير ابو رواق

* ما يقارب الـ (١٥) الف نسمة يقطنون بلدة الزعتري في البادية الشمالية من مدينة المفرق ... «الاهالي» زارت البلدة والتقت المواطنين الذين تحدثوا عن همومهم وامانيهم بتحقيق مطالب خدمية عمرها اربعون عاماً وهي تفويض ارض المنخ ذات الارقام (١١، ١٢، ١٤، ٤٣) حوض (٨) مزرعة الحصينات وجعلها واجهات عشائرية ، وحل مشكلة ما يقارب ١٠٪ من سكان البلدة والذين لا يزالون بدون جوازات رسمية في الاردن علماً بانهم يملكون البيوت والعقارات ... ايضا ايجاد آلية لمعالجة تدني المستوى التعليمي والصحي حيث ان نسبة الناجحين في الثانوية العامة للعام ١٩٩٧ بين الذكور هي (صفر) وكان مدارس البادية حقل للتجارب من قبل وزارة التربية والتعليم .

ويطالب اهالي الزعتري بحل مشكلة المياه في البلدة مع ان محطة الزعتري لتنقية المياه تغذي ثلاثة محافظات (عمان، الزرقاء ، اربد) لكن السكان يعانون من شح المياه رغم وجود الآبار الارتوازية الكثيرة الا ان الجهات المسؤولة تخصص بئراً واحداً فقط للبلدة.

ورغم ان المركز الصحي من اقدم المراكز الصحية في المفرق الا انه لا يوجد فيه طبيب متفرغ ويعاني من شح المستلزمات والادوية . ويطالب اهالي الزعتري ايضاً بايجاد الحلول المناسبة لمشكلة البطالة والفقر غير المسبوق في هذه المنطقة علماً بانه يوجد (١٤) مصنع ضمن حدود البلدية ومعظم العاملين فيها من خارج المفرق.

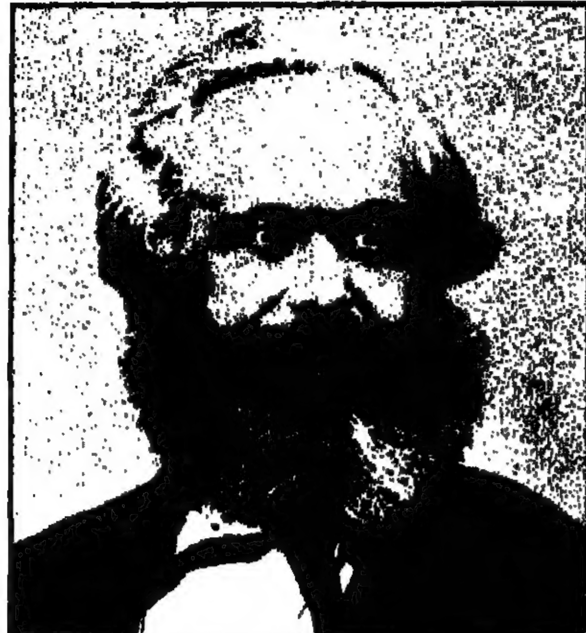
بمناسبة مرور ١٥٠ عاماً على البيان الشيوعي

حول العلاقة بين الاقتصاد والسياسة

بقلم : داوود تلحمي

في اوساط شهر ايار /مايو القادم ينظم لقاء عالمي واسع في باريس احتفالاً بمرور ١٥٠ عاماً على صدور "البيان الشيوعي "لكارل ماركس وفردريك انغلز في العام ١٨٤٨ . واستعداداً لهذه المناسبة ، بدات لجنة تحضيرية في الوطن بعض الفعاليات المواكبة للحدث. وفي هذا الاطار ، انعقدت يوم ٣/٩ الجاري ، ندوة فكرية تحت عنوان « قراءات في البيان الشيوعي» ادارها د. تيسير العاروري وقدم فيها الزميل داوود تلحمي مداخلة ننشر نصها ادناه، كما قدم الزميل وليد سالم مداخلة اخرى ننشرها في العدد القادم . وتلا المداخلتين نقاش واسع .

في المقدمة التي كتبها فردريك انغلز في العام ١٨٩٠ للنسخة الالمانية الجديدة من «بيان الحزب الشيوعي » التي صدرت في ذلك العام يقول :

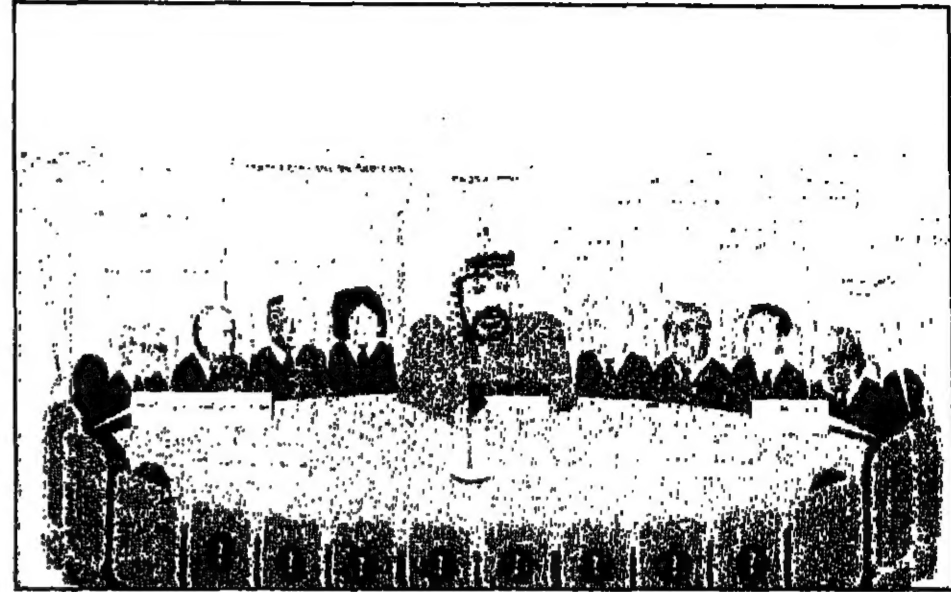


الهوية الطبقية للسلطة الفلسطينية (١)

الانعكاسات الاقتصادية ـ الاجتماعية لاتفاقات اوسلوفي ضوء سياسة السلطة

كتب محرر الشؤون الفلسطينية

١. جاءت التحولات الواسعة ، التي شهدتها المنطقة وشهدها العالم بعد انهيار الاتحاد السوفياتي وحرب الخليج الثانية لتحدث انقلاباً في الوضع الفلسطيني ، وعاد هذا الانقلاب بافدح الاضرار على الاوضاع في منظمة التحرير الفلسطينية وعلى استراتيجية العمل الوطني فعلى صعيد م . ت . ف اصاب الانهيار اوضاع القيادة اليمينية المتنفذة ودفعها للبحث لنفسها عن مكان في النظام الاقليمي والنظام الدولي الذي اعتقدت انه اصبح في متناول ايدي الامبريالية الامريكية . وفي سعيها لتامين مكان لنفسها اخذت هذه القيادة تتصرف بذعر مبالغ فيه وتبدي استعدادات واسعة لتقديم التنازلات السياسية امام الشروط الامريكية والاسرائيلية للالتحاق بقطار التسوية ، الذي كان يستعد للانطلاق في مؤتمر مدريد . وعبرت سياسة هذه القيادة بوضوح ...



نهاية عملية «السلام» ام بداية مرحلة جديدة ؟

الاهالي : اكد ادوارد سعيد في مقالة له في الحياة اللندنية ... اننا نمر بمرحلة جديدة وقال : عاد دنيس روس الى واشنطن ... رحلته الاخيرة الى الشرق الاسط بالنتيجة المعتادة : لا تقدم ... كان ضئيلا ، في عملية السلام التي تحتضر .

وجاء في سياق المقال : ان اسرائيل رفضت اقتراحا ... متواضعا بانسحاب جديد يشمل ١٣ في المئة من اراضي ... ورفضت السلطة الوطنية الرفض ، فيما اكد بنيامين نتنياهو ... موقف اسرائيل المتشدد في خطاب القاه في ٢٦ من الشهر ... ونشرته صحيفة هآرتس في اليوم التالي ، عندما اعلن : « ... جهدا مستمرا للحفاظ على القدر الاكبر (من الاراضي) ... ذلك اراض انا مستعد للقتال من دونها حتى لو لم يكن ... امنية » . واضاف : « التسوية الدائمة ستتبع المفاوضات ... قضية الاراضي وعلى الناحية الوظيفية ، الجانب ... ستتضمن القيود على السلطات التي يتسلمها الفلسطينيون ... حظر عقد التحالفات الدولية عليهم ، وحظر استعمال ... اسرائيل المائية ، ومنعهم من تهديد مجال اسرائيل ... واغراق المنطقة باللاجئين » . الواضح ان عدوانية ... وغروره بلغا حدا لا يهمه معه الحديث سوى الى نفسه ... الحلقة الضيقة من مساعديه اليمينيين . والمذهل انه لا ... امريكا من يرى « وبينهم مسؤولو ادارة كلينتون » ان ...

يتبع في العدد القادم

استاذ الانكليزية والادب المقارن في جامعة كولومبيا

قراءة تقرير وكالة الغوث لعام ٩٦ ـ ٩٧

محاولة احداث تحولات بنيوية على برامج الخدمات

شهد العام المنصرم استمرار التراجع في خدمات وميزانيات وكالة الغوث للسنة الرابعة على التوالي ذلك في اطار عملية اعادة تكييف وظائفها واولويات برامجها وفقا لمقتضيات وتوجهات وسياسات لجنة عمل اللاجئين في المتعددة ، والتي تقوم على الانهاء المتدرج لخدمات الوكالة على طريق تصفية اعمال هذه المؤسسة الدولية بكل ما تجسده وترمز اليه سياسيا وقانونيا من التزام المجتمع الدولي اتجاه مكانة قضية اللاجئين وحقوقهم ، وخاصة القرار ١٩٤ الذي يكفل حق العودة ، وفتح الطريق امام تقدم مشاريع التاهيل والتوطين .

ورغم التوقف الرسمي للمسار المتعدد الاطراف ، وتعطل اجتماعات لجنة عمل اللاجئين . غير ان آليات التحرك للدفع باتجاه هذه الخيارات لم تتوقف ، وتعبر عن نفسها بكثافة زيارات الوفود الاجنبية المرتبطة بلجنة عمل اللاجئين الى بلدان الطوق ، ومراكز التجمعات الرئيسية للاجئين فيها ، والمترافقة مع اعداد الدراسات والمشاريع والاحصاءات ، وتعدد المؤتمرات والمنتديات الدولية حول قضية اللاجئين وكلها برعاية وتمويل لجنة عمل اللاجئين ، تشير الى طبيعة الحلول المطروحة للاجئين في اطار التسوية الراهنة المفروضة على الشعب الفلسطيني .

في هذا السياق ترتسم الوجهة الرئيسية لعمل وكالة الغوث في اطار المرحلة الانتقالية ، والتي ترتكز الى سياسات التخفيضات المتتالية في الخدمات والميزانيات ، مقابل زيادة التركيز على برنامج تطبيق السلام ، والذي يقوم على تماين ودعم عدد من المشاريع لبنى التحتية الاساسية ، ومشاريع التاهيل ، ومواءمة الخدمات ، التي تسمح بانتقال خدمات وكالة الغوث الى السلطة الفلسطينية ، والتمهيد لنقلها الى البلدان المضيفة وبالتالي انهاء عمل الوكالة قبل الوصول الى حل لقضية اللاجئين

ويحمل تقرير المفوض العام للانروا المقدم الى الجمعية العامة للامم المتحدة عن الفترة من منتصف عام ٩٦ الى منتصف عام ٩٧ ، معطيات شديدة الوضوح والدلالات لهذا المنحى ، كما يؤشر الى اتجاهات التراجع في برامج الوكالة وتقديماتها ، ويشير الى امكان تواصلها في العام الجديد ، دون ان يخفي الآثار الانسانية والاجتماعية والسياسية المترتبة عليها ، وبالتالي ردود الفعل الجماهيرية المتوقعة حيالها . ومن ابرز مؤشرات التراجع في الخدمات ما يلي :

١ ـ بلغت التخفيضات في معدل النفقات على اللاجيء الواحد خلال ٤ سنوات ٢٩٪ «اي من ١١٠,٤ دولار عام ٩٢ الى ٧٨,٤ دولار عام ٩٦ لكل لاجيء » . وتنطوي هذه التخفيضات الضخمة على تغييرات نوعية في طبيعة برامج الوكالة وحجم المستفدين منها .

٢ ـ اصابت اجراءات التخفيض برنامج التعليم ، حيث تراجع معدل كلفة التلميذ «من ٣٠٠ دولار الى ٢٧٨ دولار» واتخذت تدابير بتجميد التوظيف للمعلمين او اللجوء الى العقود المؤقتة عند الضرورة ، وعدم التوسع في المرافق والابنية المدرسية ، الامر الذي ادى الى ارتفاع نسبة الاكتظاظ امام الزيادة السنوية الطبيعية للتلاميذ . وتلجأ الوكالة الى اجراءات جديدة بتحميل اللاجئين اعباء رسوم مالية لتامين الصيانة والتجهيزات للمدارس .

٣ ـ ادت التخفيضات الحادة في برنامج الصحة الى تراجع الكلفة المتواضعة اصلا لكل لاجيء ومعدلها ١٨ دولار سنويا لتصبح ١٠ دولارات حاليا ، وتؤدي التدابير المتخذة الى تراجع حاد في التقديمات الصحية نظرا للنقص الكبير في عدد الاطباء ، والمرضين وتناقص كميات الادوية المحدودة اصلا ، هذا فضلا عن تناقص عمال النظافة بفعل تجميد التوظيف . وتبرز المشكلة الحادة في نظام الاستشفاء واستفادة اللاجئين من العلاج في المستشفيات ، حيث التراجع المستمر في عدد الاسرة ، وتحميل اللاجيء تكاليف متصاعدة في نسبتها في كلفة العلاج والتي تصل الى ٥٠٪ لبعض العمليات الجراحية ، وتلجأ الوكالة مرارا الى وقف خدمات الاستشفاء خلال العام بذريعة نفاد الموازنة ، وفي خطوات تصاعدية اقدمت على الغاء احالة المرضى الى المستشفيات تماما ، وحصر الامر بالحالات الاستثنائية الطارئة والمهددة للحياة كما هو الحال في سوريا .

٤ ـ بدورها تراجعت الخدمات الاجتماعية وبرنامج الاغاثة ، حيث جرى التوقف عن تقديم المساعدات المخصصة لتامين واصلاح المأوى والتي جرى حصرها بحالات استثنائية ، وتراجعت مشاريع انشاء وتحسين البنى التحتية في المخيمات ، وتفرض الوكالة معايير متزمتة وانتقائية لحالات العسر الشديد لتخفيف اعدادهم ، وعدم الوفاء بالتزاماتهم اتجاههم ، ولعل اقسى الاجراءات التي اتخذتها تلك التي استهدفت تقليص مواد حصة الاعاشة المخصصة لحالات العسر الشديد ، في الوقت الذي تعمل فيه على دراسة امكانية الوقف الكامل للحصة العينية من المؤن واستبدالها بمساعدة مالية ، سرعان ما سوف تتآكل قوتها الشرائية بفعل حالة التضخم وارتفاع الاسعار .

٥ ـ جاءت اجراءات التخفيض التي اعلن المفوض العام للانروا في شهر آب من العام الماضي لتشكل ذروة جديدة وغير مسبوقة لامكانية احداث تحولات بنيوية في طبيعة ونوعية البرامج القديمة التي درجت عليها الوكالة في اطار المحافظة النسبية على مستوى خدماتها ، فقد شملت هذه التدابير :

ـ فرض رسوم على التعليم لمرحلتي الابتدائي والاعدادي ، اي اعتماد نظام الاقساط اسوة بالمدارس الخاصة .

ـ تجميد تعيين ٢٥٠ معلم ، الحاجة لهم اضطرارية بسبب الزيادة السنوية بعدد التلاميذ .

ـ تجميد التوظيف في كافة الوظائف الشاغرة او التي سوف تشغر .

ـ الغاء خدمات المعالجة في المستشفيات . ـ الغاء جزء حيوي من برنامج الخدمات الاجتماعية والمخصص تحديدا لاستصلاح المأوي والمنح الجامعية والمساعدات النقدية الطارئة .

ووجهت قرارات وكالة الغوث بتحركات واحتجاجات جماهيرية شاملة في غزة لبنان وسوريا والاردن والضفة ، واتخذت اشكال تصاعدية ومؤثرة ، وكان لها الاثر الحاسم في فرض التراجع عن هذه القرارات بعد اسابيع من التحركات التي لم تهدأ .

٦ ـ انعكس التخفيض المتواصل في الخدمات على قطاع الموظفين والعاملين في الوكالة . فقد ادت قرارات تجميد الوظائف الى انخفاض في عدد العاملين «لتتراجع ٨٩٧ وظيفة» والى عدم تلبية التوسع الضروري في الجهاز التعليمي بموازاة الزيادة السنوية للتلاميذ ، واللجوء الى نظام التوظيف الجزئي بنظام العقود المؤقتة للمعلمين والتي تحرم المئات منهم من اية ضمانات وتامينات. وتستمر الوكالة بتجميد الزيادات والتحسينات على الرواتب ولا تلاحظ موازنتها للعاملين القادمين امكان تحسين اوضاع العاملين في ضوء ارتفاع مؤشر غلاء المعيشة ، ولا تلقى المطالب المزمنة للموظفين ادنى اهتمام مثل : سلسلة الرواتب ـ التقاعد المبكر ـ الضمانات على ادخار الموظفين وغيرها .

٧ ـ في الوقت الذي تعلن في الوكالة عن تراكم العجز الهيكلي في ميزانيتها والبالغ ٤٥,٢ مليون دولار حسب التقرير الاخير للمفوض العام ، وتؤكد عزمها على القيام بجولة جديدة من التخفيضات في الخدمات والمترافق مع عدم اعتماد موازنات واضحة للعام ٩٨ ، وعلى النقيض من هذا الوضع ، تغدق الاموال والمساعدات على صندوق برنامج تطبيق السلام الذي استحدث بعد اتفاق اوسلو مباشرة ، والذي بات يحتل اولوية واضحة في تمويل الدول المانحة ، وبرامج ونشاطات وكالة الغوث ، على حساب الميزانيات العادية والمستوى القديم لخدمات الوكالة .

لقد قدرت الاموال التي تلقتها الوكالة لمشاريع برنامج تطبيق السلام ب ـ ٢١٩,٥ مليون دولار حتى منتصف عام ٩٧ حسب تقرير المفوض العام ، جرى توظيفها في مشاريع «لتطوير البنى التحتية الاساسية وتحسين الاوضاع المعيشية للاجئين للتدليل على فوائد عملية السلام ، وايجاد فرص عمل ـ وفق تقرير المفوض العام» .

في حين يشير واقع الحال الى تدهور مضطرد في الخدمات الاساسية للوكالة ، والذي ادى الى تراجع واسع في المستوى المعيشي والحياتي للاجئين ، دون ان يلوح اي افق منظور لوقف التراجع وسد العجز المالي . *زيادة الاعتماد على برنامج تطبيق السلام هو المنحى الرئيسي في برامج ونشاطات الوكالة خلال الفترة القادمة ، مقابل استمرار الانحسار والتراجع في خدماتها وميزانيتها العادية ، اي بمعنى التخلي المتدرج عن وظائفها مغيبة لصالح احلال وظائف جديدة مجلها تخدم في جوهر متطلبات التاهيل ـ دعم اوسلو ـ المواءمة ـ التمهيد لنقل الخدمات » وفي هذه النقطة بالذات يشير تقرير المفوض العام وفي اكثر من موضع ، بان الوكالة باتت تتعامل مع برنامج تطبيق السلام باعتباره جزءا عضويا من برنامج الوكالة وخدماتها ، اي بمعنى التكيف الاوسع مع هذا البرنامج واستحقاقاته واهدافه . *تشير الدراسة المدققة للموازنة السنوية الفعلية للوكالة الى مفارقة غريبة ، ولكنها تنطوي على دلالات مهمة ، ففي الوقت الذي تشكو فيه الوكالة من العجز المالي ونقص التمويل واضطرارها لاتخاذ تدابير تقشفية وتخفيضية متواصلة في خدماتها ، يتضح ان هنالك استقطاع من اموال صندوق الموازنة العادية جرى انفاقها على المشاريع الخاصة ببرنامج تطبيق السلام ، وبالمقابل تحمل الوكالة العجز المالي عن تمويل صندوق برنامج تطبيق السلام الى الموازنة العادية للخدمات وتبنى عليها اجراءات وتدابير تخفيضية جديدة .

وهذا المنحى الخطير يمكن ان يتواصل ويتعمق مستقبلا في ضوء التدابير الجديدة التي اعتمدتها الوكالة بشأن ميزانيتها والتي باتت تحتسب على اساس البرامج ، وليس على اساس بنود محددة وواضحة للموازنة يجري التقيد بها ، بما يعطي هامش واسع لحرية التصرف بالموازنة واولوية الانفاق وفقاً لمقتضيات برنامج تطبيق السلام ، وبعيدا عن الاحتياجات الملحة والاساسية للاجئين التي ستتعرض بالضرورة الى تخفيضات جديدة .

*تنفذ المشاريع الرئيسية لبرنامج تطبيق السلام في قطاع غزة والضفه الغربية بواقع ٨٥ ـ ٩٠٪ والباقي ١٠٪ في الاردن ولبنان وسوريا ، ومن البديهي التاكيد على اهمية الاستفادة من كل الخدمات التي تفيد المخيمات واللاجئين ، وتسهم في تحسين اوضاعهم المعيشية ، حتى لو جاءت من برنامج تطبيق السلام . لكن المشكلة المطروحة والخشية المشروعة تتمثل في ان برنامج تطبيق السلام ولاهداف معروفة ، يتقدم على حساب تدهور خدمات الوكالة وتمويل موازناتها ، اذن على حساب التراجع في الخدمات الاساسية التعليمية والصحية والاجتماعية لمجتمع اللاجئين .

هذا بالاضافة الى المحاذير والمخاطر المترتبة على الانسحاب المتدرج لوكالة الغوث ، والذي يشكل جوهر وظيفة برنامج تطبيق السلام ، وباتجاه تسليم خدماتها وانهاء عملها بما يحمله من انعكاسات خطيرة على مكانة اللاجئين وحق العودة .

من اجل المحافظة على وكالة الغوث ووقف التخفيضات وتحسين خدماتها تؤدي سياسة التخفيض في خدمات الوكالة الى تآكل متواصل في نوعية وحجم نشاطات وبرامج الوكالة . وتقود هذه السياسة الى تحميل مجتمع اللاجئين اعباء مادية لا طاقة لهم عليها في ظل الضائقة المالية الاقتصادية ـ الاجتماعية الآخذة في الازدياد والمترافقة مع اتساع مظاهر الفقر البطالة وتدني المداخيل هنا بالاضافة الى انعدام اية بدائل عن خدمات الوكالة خاصة بالنسبة للاجئين في لبنان ، وهو ما يؤدي الى تراجع مؤكد في الاوضاع المعيشية للاجئين ، وتناقص متواتر في حجم المستفيدين من خدمات الوكالة . هذا في الوقت الذي تلح فيه الحاجة لتحسين وتوسيع هذه الخدمات (وهذا ما يعترف بضرورته تقرير المفوض العام) لكي تتناسب مع الاحتياجات المتزايدة للاجئين على ضوء النمو السكاني وارتفاع معدلات التضخم .

لن مواجهة سياسة التخفيضات وتآكل الخدمات والتصدي للنتائج والاثار الاجتماعية المترتبة عليها ، سوف تبقي الصراع حول ملف الوكالة مفتوحاً في المرحلة القادمة ، ويستدعي تضافر مجموعة من العوامل واهمها :

١ ـ تعبئة الضغط الجماهيري في مواجهة سياسة الوكالة والدول المانحة ، حيث يكتسب النضال المطلبي موقعا رئيسيا في برنامج العمل الاجتماعي وخطط النضال خلال المرحلة القادمة ، ويشكل اداة مهمة لانهاض حركة اللاجئين دفاعا عن حقوقهم ومكتسباتهم . وبهذا الصدد تحمل التحركات والنضالات الجماهيرية في صيف العام الماضي دلالات مهمة لمدى قوة وفاعلية ضغط الشارع ودوره في صيانة المكتسبات ، وافشال محاولات الانتقاص منها ، والربط الخلاق بين المطالب الاجتماعية والحياتية ومضمونها السياسي الوطني .

٢ ـ تكثيف النشاط الاعلامي لتسليط الضوء على ملف الوكالة وتجديده ، وفضح سياسة التخفيضات وابعادها الاجتماعية الانسانية والسياسية على اللاجئين ويمايسهم في تسليط الضوء على الوكالة ، وتبدي جريده الاهالي دوراً حيويا في تغطية الموضوع من جوانبه المتعددة وخاصة في تقديم قراءة نقدية لتقرير المفوض العام .

٣ ـ الاسهام الفاعل في المنتديات والملتقيات الخاصة ببحث قضية اللاجئين ومؤتمرات المنظمات غير الحكومية ، بما تتيحه هذه المشاركة من فرص لتقديم الرؤية الوطنية لقضية اللاجئين وحقوقهم وكسب الدعم والتأييد لها ، وتنمية وتعزيز صلاتنا مع المؤسسات والمنظمات غير الحكومية ذات المواقف الايجابية من مطالب وحقوق اللاجئين .

٤ ـ الافادة من مواقف البلدان المضيفة المتعارضة مع سياسة الوكالة ومنحى التقليص المتواصل في خدماتها والتي تؤدي الى القاء اعباء جديدة على كاهل اللاجئين والبلدان المضيفة نفسها ، كذلك الاستفادة من مواقفها السياسية التي تتقاطع مع رؤيتنا بالمصلحة المشتركة برفض التوطين وافشال مخططاته وصيانة حق اللاجئين في العودة ، لتوسيع نطاق نشاطنا السياسي والاعلامي والجماهيري

الحلقة الثانية

حشد بمبادرة سياسية

نحو حركة جماهيرية للاجئين دفاعاً عن حق العودة

نحو حل عادل لقضية اللاجئين

ان الهيكلية التفاوضية القائمة وما نتج عنها من اتفاقات ، رغم تجاوزها لمرجعية الشرعية الدولية الخاصة باللاجئين «والنازحين » وثلمها لقراراتها ، لم تلغ دورها في الحفاظ على المكانة القانونية ـ السياسية لقضية اللاجئين ، ولم تنل من الالتزام الاممي بهذه القضية ، ان هذا يترتب عليه ما يلي :

أ ـ التمسك بقرارات الشرعية الدولية باعتبارها الاساس لحل قضية اللاجئين وبالذات القرار ١٩٤ الذي يكفل حق العودة والذي يستند الى الالتزام به قرار قبول عضوية الكيان الصهيوني في الامم المتحدة «٢٧٣» وقرار تاسيس وكالة الغوث «٣٠٢» والذي تتاسس عليه القرارات المتعلقة بالحقوق الثابتة للشعب الفلسطيني وحقه في تقرير المصير .. وفي هذا الاطار ايضا التمسك بالقرار «٢٣٧» مجلس الامن » حول حق العودة غير المشروطة للنازحين ، ورفض اي محاولة لضم قضية النازحين الى ملف اللاجئين باعتبارها محاولة مكشوفة لتمويت تطبيق هذا القرار وتهميش قضية النازحين .

ب ـ رفض مشاريع تصفية الاونروا وانهاء خدماتها وتحويل صلاحيتها وموظفيها الى السلطة الفلسطينية والدول العربية المضيفة ، والحفاظ على الوكالة باعتبارها تجسد الالتزام الاممي القانوني والسياسي بقضية اللاجئين . وباعتبار ان تاسيسه استند الى القرار ١٩٤ وفقرته رقم «١١» التي تكفل حق العودة وتوفير الشروط اللازمة كي تستمر الوكالة بالتزامها تجاه القضية لحين الوصول الى حل عادل ودائم لقضيتهم وفق قرارات الامم المتحدة .

ج ـ رفض المساس بوضع المخيمات والتصدي لمشاريع تصفيتها او نقل اللاجئين منها في اطار مشاريع التاهيل بحكم المكانة الدولية التي تتمتع بها وما يضفيه وجودها من قوة معنوية ومادية على قضية اللاجئين

ان التمسك بمكانة المخيمات لما تمثله من التزام سياسي وقانوني بحقوق اللاجئين لا يتعارض البتة مع كافة المشاريع الضرورية لتحسين الظروف المعيشية السائدة فيها وتحسين الخدمات التي تقدم لسكانها . ثانيا : ان توزيع قضية اللاجئين على مسارات ثنائية عدة مستقلة عن بعضها بآلية تفاوضها وبالنتائج التي تتوصل اليها ، تؤدي عمليا الى استثناء المشاركة الفلسطينية فيما يؤدي الى اعادة صياغة مصيرهم ، وعلى هذا يترتب ما يلي :

أ ـ تعزيز التشاور والتنسيق مع المسارات التفاوضية المعنية ايضا بقضية اللاجئين ، وعلى قاعدة تحول دون تفرد اي من الاطراف العربية باتخاذ اي قرار باعتماد اية وجهة تؤثر بنتيجتها على ملف اللاجئين «والنازحين » بشكل عام .

ب ـ ان الانتشار الفلسطيني على البلدان العربية المضيفة يضفي على قضية اللاجئين «والنازحين» طابعا اقليميا ، ويخلق في هذه البلدان الى جانب التماس الحدودي مع اسرائيل تماسا داخليا مع القضية الفلسطينية ، ان هذا التماس المزدوج يخلق مساحة مشتركة من المصالح والقضايا ذات الاهتمام المتبادل التي ينبغي ان توظف لدعم قضية اللاجئين .

ج ـ ان الحل الاسرائيلي القائم على تصفية ملف اللاجئين في الشتات على قاعدة التوطين لا يناقض فقط المصلحة الفلسطينية ، انما يتعاكس ايضا مع مصلحة البلد المضيف . ان مشروع التوطين هو مشروع فتنة داخلية بين الفلسطينيين والشعوب العربية .. من هنا تكمن ، المصلحة الاكيدة في النضال المشترك ضد التوطين وفي سبيل حق العودة .

ثالثا : ان قضية اللاجئين قضية سياسية في المقام الاول وهي جزء لا يتجزأ من المسالة الوطنية الفلسطينية وحلها يقع في اطار تمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة حقه في تقرير المصير استنادا الى حق العودة وحرية اللاجئين في ممارسة هذا الحق . ان الاطار التفاوضي الراهن لقضية اللاجئين على صعيديه الفلسطيني والعربي لا يستند الى اي مرجعية شرعية دولية ، مما يفسح المجال امام الصهيونية لفرض مشروعها للحل القائم على التوطين والتاهيل . ان هذا يقتضي التاكيد على ان قضية اللاجئين قضية موحدة بين الوطن المحتل والشتات مما يترتب عليه اطر وبرامج وخطط عمل منسق ومنسجم بين الفلسطينيين على ارض وطنهم واخوتهم في الشتات . ان احد الاسباب الرئيسية لضعف الاهتمام بقضية اللاجئين وعدم ايلائها ما تستحقه اقليميا ودوليا يعود الى ضعف التحرك الجماهيري وسط اللاجئين في سبيل نيل حقوقهم تحت شعار العودة ، ان محور برنامج العمل الوطني الاجتماعي وسط كل تجمع من تجمعات الشتات هو حق العودة والنضال في سبيل اقراره ، لذلك ينبغي تفعيل وجهة العمل الجماهيري من خلال دعوة اللاجئين لاخذ قضيتهم بايديهم وايجاد آلية لتنسيق اللاجئين والاتصال فيما بينهم في كافة تجمعاتهم .

نحو حركة جماهيرية مستقلة للاجئين

رغم الانطباع الناشيء عن وقائع متوالية بتقدم ما للحل الصهيوني على خط اللاجئين (والنازحين) فان تنهيج حركة مناهضة اللاجئين للحل التصفوي وتزخيم هذه الحركة ، بامكانها ان تولد دينامية معاكسة للتقدم الصهيوني ، دينامية تفتح على حل عادل للقضية اللاجئين تحت راية العودة كخيار حر وكجزء لا يتجزأ من الحقوق الوطنية الفلسطينية . ان حركة قاعدية توحد نضال اللاجئين مسلحة بقرارات الشرعية الدولية وما تعكسه هذه القرارات من التزام اممي بحقوق اللاجئين وفي المقدمة حق العودة ، حركة ساعية لتنسيق جهده وتوحيده على قاعدة رفض التوطين وتمسك بحق العودة الى فلسطين وتنشط في مختلف المحافل الدولية والمؤسسية .

ان حركة اللاجئين تقتضي ان تكون موحدة بين الوطن والشتات الامر الذي يترتب عليه اطر وبرامج عمل منسقه ومنسجمه بين الوطن والشتات . ت اخذ بالاعتبار خصوصية كل منهما وموقع بناء حركة اللاجئين في برنامجه ، ويراعي كذلك واقع توزع الشتات على بلدان تسودها شروط عمل متمايزة .

ان مداخل استنهاض حركة موحدة للاجئين ، حركة تشمل تجمعاتهم في مختلف البلدان وتبرز خصوصية هذه النضالات في اطار النضال الوطني ، ان التحركات الاخيرة في الاردن وسوريا ولبنان وغزة والضفة الغربية «مطلع ايلول ٩٧» ضد قرارات وكالة الغوث في تخفيض موازنتها وتقليص خدماتها .. ان هذه التحركات تبرز الامكانية الفعلية لاطلاق حركة موحدة من مدخل خوض معركة مطلبية تظهر الجوهر السياسي للصراع الدائر حول حقوق اللاجئين ، ان حركة اللاجئين تكتسب سمة الحركة الجماهيرية بقدر ما تستند الى المجرى العام للحركة الجماهيرية في الوطن والشتات .

وفي هذا الاطار : ندعو الى جعل عام ٩٨ عام اللاجئين والنازحين وذلك بوضع الخطط والبرامج لتفعيل حركة اللاجئين وذلك من خلال تشكيل اللجان الموقعية ، والقيام بالنشاطات اللازمة بالندوات والمهرجانات التي يتم تتويجها بعمل جماهيري بارز

لجنة الدفاع عن حق العودة تقر برنامجها السياسي

ادلى الناطق الاعلامي باسم لجنة الدفاع عن حق العودة للاجئين الفلسطينيين ـ الاردن بالتصريح التالي :

اقرت لجنة الدفاع عن حق العودة للاجئين الفلسطينيين في اجتماعها المنعقد في ١٩٩٨/٤/٥ البرنامج السياسي بعد اجراء التعديلات عليه حيث اشتمل على مقدمة ومجموعة مباديء اساسية تحكم عمل اللجنة .

واشار الناطق بان اللجنة لا تشكل منافسا او بديلا لمنظمة التحرير الفلسطينية وانها ستتصدى لكل من يحاول المس او الالتفاف على حق العودة واجهاضه .

وقال الناطق الاعلامي بان البرنامج السياسي اكد على ان قضية عودة اللاجئين هي جوهر الصراع مع العدو الصهيوني وتمثل احدى المعارك الكبرى بعد وان قضية فلسطين قضية قومية اسلامية مثلما انها قضية وطنية وبالتالي فان مهمة الدفاع عن حق العودة تاتي في اطار النهوض بالمهمة الوطنية المشتركة لكل قطر عربي

ورفضت اللجنة في برنامجها تصفية وكالة الغوث وتخفيض خدماتها كونها تمثل الالتزام الدولي اتجاه اللاجئين الفلسطينيين حتى تحل قضيتهم حلا عادلا كما جاء في قرار انشائها .

واضاف الناطق ان اللجنة استعرضت نتائج اللقاء الذي تم بين عدد من ممثليها وبين امين العاصمة الدكتور ممدوح العبادي وذلك بشأن هدم عدد كبير من الوحدات السكنية في مخيم الحسين ، واكدت على ضرورة الاسراع بتنفيذ ما تم الاتفاق عليه وبخاصة انجاز دراسة لاغاثة اسكان من هدمت بيوتهم في نفس المخيم ، وكذلك اشراك ممثلين عن لجنة الدفاع عن حق العودة في اللجنة المشكلة من الجهات الرسمية والاونروا لمتابعة موضوع المخيم .

وختم الناطق تصريحه بالاشارة الى ان اللجنة ستلتقي كل من المدير الاقليمي لوكالة الغوث في الاردن ، ومدير دائرة الشؤون الفلسطينية لاستجلاء الموقف ولطرح موقف اللجنة بشأن اعادة اسكان المتضررين في نفس المخيم وذلك للحفاظ على المخيمات بوصفها العنوان السياسي لقضية اللاجئين .

الأهالي
اسبوعية سياسية جامعة
لسان حال حزب الشعب الديمقراطي الاردني « حشد »
رئيس التحرير المسؤول
سالم النحاس
مدير التحرير
عليان عليان
الادارة والمالية
خليل السيد
التنفيذ الفني :
صحصاري
تلفون : ٥٦٩٦٤١١
اخراج فني
واجد فايز القريني
الأهالي
جبل الحسين
خلف وزارة الصحة
تلفون : ٥٦٩١٤٥٢ / ٥٦٩١٤٥١
فاكس : ٥٦٨٦٨٥٧
ص . ب : ٩٩٦٦
المكاتب
اربد : ت : ٢٧٣٣٦٧
الزرقاء : ت : ٩٨٤٨٦٠١
مادبا : ت : ٥٤٥٣٥٤
الكرك : ت : ٢٥٣٦٨٣
الاشتراكات
(٢٠) دينارا للمؤسسات
(١٥) دينارا للافراد
الاعلانات
يتفق بشأنها مع الادارة